جون بولتون
والأمم المتحدة

يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ

٢٢٤

الـوعـــــي

العدد ٢٢٤ ـ السنة العشرون ـ رمضان ١٤٢٦ هـ ـ تشرين الأول ٢٠٠٥م

تمايز موقف حزب التحرير من الديمقراطية والحزبية عن مواقف الحركات الإسلامية الأخرى

مظاهر الوحدانية (٤)
حظر التحليل والتحريم على المخلوقين

خطة أميركا لمنع إقامة الخلافة:
إعادة تقسيم بلاد المسلمين إلى دويلات متنافرة ومتناحرة

قاعـــدة
أهون الشرّين

(الإرهاب)...
الدوافع والأسباب

- مفهوم الأقلية (١)
- رمضان البشرى (قصيدة)

AL-WAIE

الوعي

السنة العشرون – ٢٢٤

جامعية – فكرية – ثقافية

تصدر غرة كل شهر قمري عن ثلة من الشباب الجامعي المسلم في لبنان
بترخيص رقم «١٦٦» صادر عن وزارة الإعلام اللبنانية بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٥

المراسلات

ألمانيا

N. Abdallah
Postfach: 301513
D – 10749 Berlin
Germany

ثمن النسخة

لبنان	:	١٠٠٠ ل.ل.
ألمانيا	:	١ يورو
أميركا	:	٢,٥٠ دولار أميركي
كندا	:	٢,٥٠ دولار كندي
أستراليا	:	٢,٥٠ دولار أسترالي
بريطانيا	:	١ جنيه إسترليني
السويد	:	١٥ كورون سويدي
الدانمرك	:	١٥ كورون دانمركي
بلجيكا	:	١ يورو
سويسرا	:	٢ فرنك سويسري
النمسا	:	١ يورو
باكستان	:	دولار أميركي
تركيا	:	دولار أميركي
اليمن	:	٤٠ ريالاً

إقرأ في هذا العدد (٢٢٤)

■ كلمة «الوعي»: خطة أميركا لمنع إقامة الخلافة:
إعادة تقسيم بلاد المسلمين إلى دويلات متنافرة ومتناحرة ٣
■ رياض الجنة: من أحكام الصيام ٥
■ قاعدة أهون الشرين ٦
■ (الإرهاب)... الدوافع والأسباب ١٤
■ أخبار المسلمين في العالم ١٧
■ مفهوم الأقلية (١) ٢١
■ تمايز موقف حزب التحرير من الديمقراطية والحزبية
عن مواقف الحركات الإسلامية الأخرى ٢٨
■ جون بولتون والأمم المتحدة ٣٠
■ مع القرآن الكريم: مظاهر الوحدانية (٤)
حظر التحريم والتحليل على المخلوقين ٣٢
■ رمضان البشرى (قصيدة) ٣٣
■ كلمة أخيرة: القطب الواحد ٣٥

إلى السادة الكتّاب

- يجوز إعادة نشر المواضيع التي تظهر في «الوعي» دون إذن مسبق على أن تذكر كمصدر.
- لا تقبل «الوعي» إلا المواضيع التي لم يسبق نشرها وإلا فعلى الكاتب ذكر المصدر.
- لـ «الوعي» حق تصحيح المواضيع المرسلة، وهي غير ملزمة بإعادة المواضيع التي لم تقبل للنشر.
- نرجو ترقيم جميع الآيات القرآنية ووضع خط تحتها وتحت الأحاديث النبوية الواردة في المقالات وتخريجها.
- جميع المراسلات ترسل إلى عنوان المجلة في ألمانيا.

عناوين المراسلين

ألمانيا
N. Abdallah
Postfach: 301513
D – 10749 Berlin
Germany

اليمن
جعبل أحمد عبد الله
P.O Box: 11056
Sanaa - Yemen

أستراليا
AL - WAIE
P.O.Box 384
Punchbowl 2196
NSW - Australia

الدانمرك
AL - WAIE
P.O.Box 1286
2300 KBH. S
Danmark

England
Al-Waie
Suite 298
56 Gloucester Rd
London SW7 4UB

كندا : Canada
AL - WAIE
Eglinton Ave. East ٢٣٧٦
P.O.Box # 44553
Scarborough, ONT. M1K 2PO

عنوان «الوعي» على الإنترنت
www.al-waie.org

بسم الله الرحمن الرحيم

خطة أميركا لمنع إقامة الخلافة:

كلمة الوعي

إعادة تقسيم بلاد المسلمين إلى دويلات متنافرة ومتناحرة

في ٢٠٠٥/٩/١٩م وقع في البصرة حادث له دلالة خطيرة تستحق الوقوف عليها، وإلا حق علينا القول. فقد أعلنت الداخلية العراقية، في ذاك اليوم، أن «السلطات العراقية احتجزت جنديين بريطانيين لإطلاقهما النار على الشرطة، وبيّنت أنهما كانا في مهمة سرية، وأنهما كانا يرتديان جلابية تقليدية عراقية بيضاء، ويضعان شعراً مستعاراً، ويقودان سيارة مدنية، حين وقع اشتباك بينهما وبين دورية للشرطة» وأضافت: «إننا نحقق في الحادث، وهناك قاضٍ عراقي يهتم بالقضية ويستجوبهما» ثم إن القاضي هذا ويدعى راغب محمد حسن أصدر مذكرة توقيف بحق الجنديين، وصرح أنه أصدر المذكرة «لاقترافهما جريمة قتل ثلاثة عراقيين في تبادل للنار مع الشرطة» وأوضح أن المتهمين كانت في حوزتهما ست حقائب مليئة بالأسلحة والمواد المتفجرة وأجهزة اتصالات متنوعة». في ٩/٢٠ أعلنت القوات البريطانية أنها شنت حملة عسكرية، وحررت الجنديين بالقوة. وصرح وزير الدفاع البريطاني جون ريد لهيئة الإذاعة البريطانية أنه «بحسب القانون، كان يفترض أن يتم تسليمهما إلى القوات البريطانية، هذا هو القانون الذي يرعى وجودنا».

أما ما هو القانون الذي قصده وزير الدفاع هذا... إنه قانون بريمر، الحاكم المدني الأميركي السابق الذي حكم العراق بعد صدام وكان ديكتاتوراً أكثر منه، وهذا القانون خاص بمنح حصانة للقوات المتعددة الجنسية تحمي جنود الاحتلال من أي مساءلة وقد عرف بـ«الأمر رقم ١٧» أصدره في حزيران ٢٠٠٣م ثم جدده لهم ولأجل غير مسمى في ٢٠٠٤/٦/٢٨م قبيل مغادرته للعراق، وذلك ضمن المائة أمر التي ألزمت بها أميركا الحكومة العراقية المؤقتة التي كانت برئاسة علاوي. وهذا القانون هو واحد من مائة قانون تركها بريمر في عهدة الحكومة العراقية لتتقيد بها تحصيناً لكل جندي، ولكل ضابط، ولكل عنصر مخابرات، من جنود الاحتلال، من أن يحاكم أو يساءل عن أي تصرف إجرامي يرتكبه كائناً ما كان.

إن هذا الحادث يكشف وبكل وضوح أن قوات الاحتلال هي التي تقف وراء التفجيرات الطائفية، وهي التي تزرع الفتن المذهبية، وهي التي تستبيح دماء المستضعفين من الرجال والنساء والولدان من المسلمين، وهي التي تهاجم مراكز الشرطة وتستهدفهم، وهي التي تقتل العلماء، وتدمر المساجد على المصلين... ويكشف كيف أن الحكومة العراقية تنفذ قانون بريمر الذي يجعل المسلمين ضحية أي جريمة يرتكبها الاحتلال بحقهم من غير مساءلة لجنوده... ويكشف كيف أن العراق بات مفتوحاً لكل أجهزة الاستخبارات الدولية المهتمة بالشأن العراقي التي تصب نشاطاتها في خانة إنهاك العراق وإضعافه، وتقسيمه، أو استيعابه وإيجاد نفوذ لهم فيه...

إنه لا يخفى أن الاحتلال قد أوجد في النسيج العراقي فرزاً طائفياً وعرقياً عن طريق أعمال سياسية وعسكرية، وهو يسير بحسب خطة منهجية جهنمية رسم خريطتها بنفسه، وهذه الخطة تقضي بأن يؤسس

للطائفية في العراق، ومن ثم يراهن على تورط المسلمين في هذه النعرة، وإذا لم يستجب المسلمون لذلك قام هو بواسطة جيشه السري بما يوحي أن العراقيين هم المتورطون بأنفسهم فيها، ومن أعمال الاحتلال التي أسس فيها للطائفية توزيعه مقاعد مجلس الحكم الانتقالي، والجمعية الوطنية، والحكومة توزيعاً طائفياً يقوم على النسبية، ومن تشجيعه للأطراف المختلفة المطالبة بالفدرالية، وما يظهر من انقسامات طائفية في إقرار مشروع الدستور... ثم إن الأعمال التي يقوم بها بواسطة جيشه السري فهي أكثر من أن تحصى: من تفجير للمساجد، وقتل للمصلين، وتفجير الأماكن الآهلة بالسكان المدنيين والأطفال لإثارة روح النقمة... وإن حكام الأمر الواقع في العراق، هم كذلك من أدواته التي يحقق بهم مشروعه الطائفي الخبيث. فهؤلاء، بحكم قربهم من الاحتلال، وتسليمهم ظاهرياً مقاليد الأمور، مطلعون على كل جرائمه وفضائحه وسرقاته، وهم يعينونه صاغرين في كل ما يطلبه منهم، وقد رأينا كيف يطبقون قوانين بريمر المائة السرية التي لا تحمل إلا التغطية على كل جرائم الاحتلال.

إن هؤلاء الحكام الخونة، سواء أكانوا مسلمين سنة أم شيعة أم أكراداً، لا يمثلون المسلمين في شيء. فهؤلاء ولاؤهم لمن ولاهم، وهؤلاء يجب أن تنفصل الأمة عنهم، وأن لا تنخدع بهم، وتسير في ركابهم، بل عليها أن تلفظهم لفظ النوى، وتعاملهم معاملة المحتل.

إن ما يجدر ذكره هنا، أن خطة تقسيم العراق ليست وليدة المقاومة الشرسة المنظمة التي يواجهها الاحتلال فيه، بل هي جزء ثابت من استراتيجية الغرب لتفتيت بلاد المسلمين جميعها، وليس العراق فحسب، إلى دويلات متنافرة ومتناحرة لأنها بنظرهم الطريقة الوحيدة للقضاء على صحوة المسلمين المتصاعدة ولمنع إقامة الخلافة الإسلامية الراشدة.

أيها المسلمون في العراق

إنكم جزء من أمة الإسلام الواحدة، فلا تجعلوا لله عليكم سبيلاً بأن تدعوا لحكام الأمر الواقع أن يقودوكم لأنهم سيقودونكم بأوامر الغرب، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾﴾ [الأنبياء] وقال سبحانه: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴿٥٢﴾﴾ [المؤمنون] فعبادة الله وتقواه تفرض عليكم أن يكون انتماؤكم للإسلام أقوى وأعلى من كل انتماء، وأن تنظروا لكل قضاياكم من منظار الإسلام، وعليه فليكن الطرح التوحيدي على أساس الإسلام هو طرحكم لا طرح الاحتلال التقسيمي، وعليكم أن لا تختلفوا على الدستور الذي أعدته أميركا عن طريق اختصاصيين علمانيين تابعين لها وتركت فيه بعض البنود الخلافية لتحقق هدفها في التقسيم والانقسام الداخلي، عليكم أن ترفضوه وتلتقوا على دستور واحد مستمد من الشريعة الإسلامية وحدها.

إننا نهيب بالمسلمين في العراق، أن يجتمعوا على أوامر الله لا أوامر الاحتلال، وأن لا ينطلقوا من منطلق أنهم سنة أو شيعة أو أكراد أو تركمان، فكلكم مسلمون، سماكم الله بهذا الاسم فشرفوا أنفسكم به، ألم يقل الله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات ١٣] فليكن الأقرب إليكم هو من يلتزم بشرع الله، ويجمع الأمة على صعيد واحد. ومن أراد أن يفرق أمرها فانبذوه كائناً من كان قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام] ❑

من أحكام الصيام

قال رسول الله ﷺ :

– «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غمّ عليكم فأكملوا فعدّوا ثلاثين» الترمذي.

– «تسحروا، فإن في السحور بركة» البخاري.

– «لايزال الناس بخير ما عجلوا الفطر» البخاري.

– كان ﷺ إذا أفطر قال: «ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله» أبو داود.

– «إذا أصبح أحدكم يوماً صائماً فلا يرفث ولا يجهل، فإن امرؤ شاتمه أو قاتله فليقل: إني صائم، إني صائم» مسلم.

– «من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه» البخاري.

– «ثلاثة لا ترد دعوتهم: الصائم حتى يفطر، والإمام العادل، ودعوة المظلوم» ابن حبان.

– «الصيام والقرآن يشفعان للعبد يوم القيامة» أحمد.

– كان رسول الله ﷺ «إذا دخل العشر شدّ مئزره، وأحيا ليله، وأيقظ أهله» البخاري.

– «من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتمَّ صومه، فإنما أطعمه الله وأسقاه» متفق عليه.

– «من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال كان كصيام الدهر» مسلم.

– «من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» البخاري.

– «إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة، وأغلقت أبواب جهنم، وسلسلت الشياطين» متفق عليه.

– «من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» متفق عليه.

– «من فطّر صائماً كان له مثل أجره غير أنه لا ينقص من أجر الصائم شيئاً» الترمذي.

– «إن في الجنة باباً يقال له الريّان، يدخل منه الصائمون يوم القيامة، لا يدخل معهم أحد غيرهم» مسلم.

– «كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة عشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، قال الله تعالى: إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به، يدع شهوته وطعامه من أجلي. للصائم فرحتان: فرحة عند فطوره، وفرحة عند لقاء ربه، ولخلوف فيه أطيب عند الله من ريح المسك» رواه الستة.

– «عن ابن عباس، رضي الله عنهما قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث، وطعمة للمساكين، فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات» أبو داود ❑

قاعدة أهون الشرين

محمود عبد الكريم حسن

يستدل بعض المشايخ المعاصرين وغيرهم من المتصدّرين لبعض نواحي العمل الإسلامي بهذه الأقوال: أهون الشرين، أو أقل الضررين، أو أخف المفسدتين، أو درء المفسدة الأكبر بالمفسدة الأصغر، أو بما في هذا المعنى؛ لتبرير بعض المواقف والأعمال المحرَّمة سواء لأنفسهم أم لغيرهم من أولياء مصالحهم. وسنبين، بحول الله تعالى، في هذه المقالة حقيقة المعنى الشرعي لهذه الأقوال.

وقد كان الدافع لهذه المقالة الجهل الواقع في فهم هذه الأقوال، وتحريف الأحكام الشرعية من خلال تطبيقها في غير مواضعها؛ لذلك ينبغي قبل البداية الإشارة إلى بلاءٍ تعاني منه الأمة، وينبغي العمل على معافاتها منه، ونسأل الله تعالى العون.

إن هذا البلاء هو أن الأمة ابتليت بأشخاص حظهم من العلم قليل، وزادهم من التقوى ضئيل، يَنَصَّبون على منابرها، ويتصدرون مجالس التعليم الفقهي، ويتسلمون مراكز البيان والتوجيه الشرعي، في ظل واقع يروِّج فيه للفكر الغربي ونُظُمه، وتوضع فيه مناهج التعليم الشرعي على أساس التوفيق بين أحكام الإسلام والقوانين الغربية بما يُرضي الحكام وأسيادهم، وفي ظل أوضاع يُستبعد فيها العلماء الحقيقيون الورِعون، ويُغَيَّبون؛ لأن مواقفهم لا ترضي الحكام ولا تناسب أنظمتهم وسياساتهم، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وإذا كان من هم مفترضٌ فيهم أن يكونوا قادةً للأمة يدلونها على الخير لتقدم عليه، وينبهونها على مواطن الخطر لتحذره، والحرام لتحجم عنه، قد غلبَ على الكثير فيهم المقياس المادي النفعي، فبمنحةٍ ماديةٍ، أو بوظيفة أو منصب يخرجون الفتوى والبيان (الشرعي) بأن يشارك الناس في الانتخابات ولو كان إثماً، أو بأن ينتخبوا فلاناً ولو كان لا يقيم للشرع وزناً، أو بأن يؤيدوا ويساندوا هذه الفئة أو تلك ولو كانت ترى الإسلام إرهاباً أو تعدُّه تخلُّفاً، أو بأن يشاركوا في هذا العمل أو ذاك ولو كانت شعاراته فسقاً وكفراً ورايته صليبيةً، بل صلبانَ مخنجرةً تقطر دماً، أو يدعون إلى التقارب بين الإسلام والكفر تحت عناوين الحوار بين الأديان، أو يطلقون على أصحاب القلوب الفاسدة والأيادي السوداء بأنهم أصحاب الأيادي البيضاء في خدمة الإسلام والمسلمين، ولو كانوا عملاء للكافر، ويفتحون البلاد قواعد عسكرية له؛ ليسيطر على البلاد والعباد، وينهب ثرواتها، ويأكل خيراتها، ويحارب الإسلام والدعاة إليه، تحت اسم الحرب على الإرهاب. إذا كانت هذه حال من يفترض فيهم أن يكونوا رواداً وفي طليعة الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فكم يكون إذ ذاك خطرهم عظيماً؟! وهل هم بهذه الحال دعاةٌ إلى الله أو عقبةٌ في طريق الدعوة؟ ! وهل هم عاملون لإنهاض الأمة

أو هم معاول هدم في أيدي الحكام والسياسيين العلمانيين وأصحاب المال، يخدعون بذلك الأمة، ويفرغون جهودها، ويوهنون طاقاتها، في سياسات ومشاريع تخدم أعداء الأمة، بل قَتَلَتَهَا؟!

وليعذرنا الشيخ الشهيد عبد القادر عودة وقد عنون لرسالته بـ(المسلمون بين جهل أبنائهم وعجز علمائهم)، فقد آل الأمر أيها الأخ الشهيد إلى العكس، فالمسلمون يعانون اليوم من عجز أبنائهم وجهل علمائهم.

نعم، جهل بالشرع، بل جهل بمعنى عقيدته، يُنبئُ عنه ضعف حاد في الإيمان، نراه واضحاً في أقوال، ومواقف، وفتاوى، مخالفة للشرع. وقد صارت الشهادة في العلم الشرعي أداة استرزاق، وصارت المشيخة مهنة يؤكل بها، وصار موقف الحق عند أمثال هؤلاء المشايخ جهلاً وعدم فهم أو سوء تقدير لصعوبة الواقع، ومواقف غير عقلانية. وصار المحدِّد للحكم الشرعي وللموقف الشرعي -عندهم- هو مقدار ما يرجع على هذا الموجِّه، أو المعتلي للمنبر، من منفعة، أو مقدار ما يدرأ عن نفسه من ضرر. وانتشر لديهم مفهوم خاطئ وهو أننا ضعفاء وعاجزون، وعلينا أن نقبل بهذا الواقع؛ لأن الزمان ليس زماننا! وعلينا أن نحافظ على ما تبقى لنا ونرضى بما أُلقيَ إلينا من فتاتٍ أو يُلقى، وإلا فالبديل أسوأ وأخطر!

لقد جمعوا بين الجهل واليأس فصاروا دعاة هلاك ومروجي فتنة، لقد صاروا تجربةً فاشلةً، ومثالاً فاسداً، وسبَّةً على الداعين إلى الإسلام، وحجةً عليهم، فما أعظمها فتنةً!

علماء بغير علم، يتعلمون الفقه من الواقع، ويستدلون عليه بهوى النفس، وربما بحكمة الزعيم، وليس بالقرآن والسنة، فما أعظمها فتنةً!

يفتون بحسب ظروفهم وأوضاعهم، وبحسب مصلحة الجهة التي يوالونها، ويعلِّمون العقيدة علمَ كلامٍ، خاليةً من الإيمان، فما أعظمها فتنةً!

غلبت عليهم النفس الأمارة بالسوء، فنفوسهم يائسة، وخوفهم من العبد أكبر من خوفهم من رب العبد، ومقياسهم كمْ، فما أعظمها فتنة!

إن من كانت هذه أحوالهم، وأصرُّوا عليها، فالأمة -بصحوتها الصاعدة- ستلفظهم وتتعافى من الثقة بهم وتأنف الرجوع إليهم، كما تعافت قبل ذلك من الثقة بأسيادهم، وأخرجت من قلبها كلَّ أثر لولاء لهم أو انتظار خير منهم.

أيها العلماء: إن الدور الذي ينبغي أن يكون منوطاً بكم كبير، والمسؤولية التي ينبغي أن تكون على عواتقكم كبيرة، وقد حُمِّلتموها فاحملوها، ولا تكونوا كالذين حمِّلوا التوراة ثم لم يحملوها، وإن تتولوا يستبدل الله بكم قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم، وستقفون يوم القيامة بين يدي الجبار، وستُسألون، فبماذا ستجيبون؟ إنه لأمر عظيم لا يهوِّن من شأنه أن تحسبوه هيناً، أو أن تمروا عليه بسرعة. فارجعوا إلى كتابكم وتدبروا فيه معنى الإيمان، وبادروا إلى قول الحق وموقف الحق. وإن الصحوة قد نالت من الأمة ونالت الأمة منها، والأمة تبحث عن روّادها لتنقاد لهم في مسيرة إعزاز دينها وإعزازها، وفي مسيرة الشهادة على البشرية. فاحذروا أن تكونوا عقبةً في طريق دولة الأمة، أو أن تكونوا أدواتٍ ومروجين لسياسيين علمانيين وفسقة أو لآخرين بائسين، ولا تكونوا من الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الجاثية].

إن الله تعالى هو النافع وحده، وهو المعز والمذل، وهو الرافع والخافض، فتدبروا معنى الإيمان ومعنى التوكل على الله في المواقف، كل المواقف، وأفتوا الناس حينئذٍ بحكم الشرع وعلّموهم كما يعلمكم الشرع، حينئذٍ تكونون علماء حقيقيين ورواداً صادقين للأمة، والفظوا من بين صفوفكم الجواسيس، والدجالين، والمنحرفين، والمرتزقة.

أما فيما يتعلق بالقواعد المذكورة آنفاً، الأخذ بأهون الشرين وما في معناها، فإن العلماء الذين يأخذون بها، يدركون ضوابطها ومواضع إعمالها، فلا يصح أن يؤخذ نص القاعدة وكأنه شرعي مطلق، أو يأخذ مبتوراً عن شروط تطبيق القاعدة، ثم تعطى بناءً عليه فتاوى تُبَرِّرُ بها الأعمال المحرمة ويخدع بها الناس.

والقاعدة الشرعية ليست نصاً شرعياً، وإنما هي حكم شرعي؛ لأن نصها صياغة بشرية، صاغه فقيه أو مجتهد. والنصوص الشرعية هي نصوص القرآن والسنة فقط. ولكن كان من الأدق أن يطلق عليها اسم قاعدة شرعية، وليس حكماً شرعياً؛ لأنها في واقعها قاعدة إضافةً إلى كونها حكماً، أي أنها تتسم بالعموم أو بالكلية؛ لأنها تنطبق على أفراد كثيرة بناءً على لفظ عام، أو على جزئياتٍ كثيرة بناء على علة؛ وعلى ذلك فإذا حصل خلاف في القاعدة أو في تطبيقها فيجب الرجوع إلى المصادر، أي النصوص الشرعية التي استنبطت منها القاعدة، فهي التي تبيِّن معنى القاعدة، وحدود تطبيقها ومواضعه، وحالات الاستثناء منها أو تخصيصها.

وهذه القاعدة المذكورة أعلاه بنصوصها المختلفة، عند العلماء الذين يأخذون بها، ترجع إلى معنى واحد، وهو جواز الإقدام على أحد الفعلين المحرّمين، وهو الفعل الأقل حرمة منهما، وهي ليست مطلقةً بهذا المعنى، وإنما مقيدة فيما إذا كان المكلَّف لا يسعه إلا القيام بأحد الحرامين، ولا يمكنه أن يترك الاثنين معاً؛ لأن ذلك متعذر أي خارج عن الوسع، أو في حالة يسعه فيها ألا يقدم على أيٍّ من الحرامين، ولكنه إذا فعل ذلك فسيقع الحرامان معاً، أو سيقع أشدهما حرمةً، أو سيقع حرامٌ أشد من الاثنين، فهذه من شروط أو ضوابط إعمال هذه القاعدة. ولإعمالها ضوابط أخرى تختلف بحسب اختلاف المسائل أو الأوضاع، ويتحدد الفقه فيها في كل مسألةٍ على حدة.

أما مستند هذه القاعدة فهو المعلوم ضرورة من الدين أن الحرام يُترك والواجب يُفعل، فإذا كثرت الأفعال المحرمة فيجب تركها كلها سواء كانت اثنتين أم أكثر، وإن كثرت الواجبات فيجب فعلها كلها سواء كانت واجبين أم أكثر، وكذلك يقال في المكروهات والمندوبات مع فارق أن المكروه يُكره ولا يحرم، والمندوب يُستحب ولا يجب.

وإنما يقولون بجواز الإقدام على أقل الحرامين مع أنه حرام، وبأفضلية الإقدام على أقل المكروهين مع أنه مكروه شرعاً، وبتعبير آخر أخف المفسدتين أو الشرين أو الضررين، أو يقال بدرء المفسدة الأعظم بالمفسدة الأخف، فيما لو كان لا يمكن درء المفسدتين معاً أو كان درؤهما معاً يؤدي إلى مفسدة أعظم. قال تعالى: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن ١٦] وقال: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ ﴾ [البقرة ٢٨٦]. ومن هذه النصوص يتبين معنى هذه القاعدة وكيفية تطبيقها؛ وبناءً عليها -أيضاً- يقال بفعل الأوجب ولو عن طريق ترك الأقل وجوباً إذا تعذر إيقاع الواجبين معاً، أو يقال جلب المصلحة الأكبر بترك المصلحة الأصغر. وينبغي أن يلاحظ أن لفظ المصلحة والمفسدة هنا لا يطلق بمعنى المنافع

والمضار بحسب الأهواء وحظوظ النفس، وإنما بحسب ما طلبه الشرع أو نهى عنه. قال الغزالي: «أما المصلحة فهي عبارة في الأصل عن جلب منفعة أو دفع مضرة ولسنا نعني به ذلك، فإن جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصد الخلق وصلاح الخلق في تحصيل مقاصدهم، لكنا نعني بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع. ومقصود الشرع من الخلق خمسة وهي: أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم»[1].

وبناء على ما سبق، فإن استخدام هذه القواعد للإفتاء بفعل المنهي عنه في غير هذه الحالات هو فتوى بغير ما أنزل الله، ولا يقول بذلك أحد من العلماء الصادقين، قال ﷺ: «من أفتى بغير علم لعنته ملائكة السماء والأرض» أخرجه السيوطي في (الجامع الصغير) وقال حسن؛ وعلى ذلك فإن قول من يقول انتخبوا فلاناً وإن كان علمانياً كافراً أو فاسقاً، أو أيدوا فلاناً ولا تؤيدوا الآخر؛ لأن الأول يساعدنا والثاني لا يساعدنا، أو ما شاكل ذلك، وسواء أكان القائل شيخاً، أم عالماً، أم لم يكن، هو قولٌ مردودٌ شرعاً، ولا يصح الاستناد فيه أو في مثله إلى هذه القواعد، وإنما الذي يقال هنا: إن الأمرين المعروضين أمامنا محرَّمان، فلا يجوز انتخاب العلماني ولا يجوز توكيله أو إنابته لتمثيل المسلم في الرأي؛ لأنه لا يلتزم بالإسلام، ولأنه يقوم بأعمال محرَّمة لا يجوز للموكّل أن يقوم بها كالتشريع والمصادقة على مشاريع محرَّمة، وكالمطالبة بالمحرمات والقبول بها والسير فيها، وبالجملة فهو ينهى عن المعروف ويأمر بالمنكر؛ ولذلك فلا يجوز انتخاب أي منهما؛ لأن انتخاب هذا أو ذاك حرام. وترك انتخاب هذا أو انتخاب ذاك داخل في الوسع. ولا يقال مثلاً: إن لم ننتخب ونساعد في إنجاح فلان فسينتخب غيرنا شخصاً أكثر ضرراً. لا يقال ذلك مثلما أنه لا يقال: إن لم نفتح الخمَّارة نحن ونتقوَّى بمكاسبها فسيفتحها غيرنا (سيفتحونها هم) ويكسبون هم. وإنما السبيل هنا أن يَترك الحرامان، وأن يُدعى الآخرون إلى أن يلتزموا أيضاً بترك المحرمات، فإن فعلوا كان خيراً لهم وإن لم يفعلوا كان شراً لهم. قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥ ﴾ [المائدة]. وأخرج الترمذي وصححه، والنسائي، وابن ماجه، عن قيس بن أبي حازم قال: «قام أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه وقال: يا أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ ﴾ وإنكم تضعونها على غير مواضعها، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الناس إذا رأوا المنكر ولم يغيِّروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب». وأخرج الترمذي وصححه وابن ماجة عن أبي أمية الشعثاني قال: «أتيتُ أبا ثعلبة الخُشَني فقلت له: كيف تصنع في هذه الآية؟ قال: أية آية؟ قلت: قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ ﴾ قال: أما والله، لقد سألت عنها خبيراً. سألتُ عنها رسول الله ﷺ فقال: بل ائتمروا بالمعروف وتناهوْا عن المنكر، حتى إذا رأيتَ شحاً مطاعاً، وهوًى متبعاً، ودنيا مؤثرةً، وإعجابَ كل ذي رأي برأيه، فعليك بخاصة نفسك، ودع عنك أمر العوامِّ، فإن من ورائكم أياماً، الصبر فيهن مثل القبض على الجمر، للعامل فيهن أجر خمسين رجلاً يعملون مثل عملكم»، وفي لفظ: «قيل: يا رسول الله، أجر خمسين رجلاً منا أو منهم؟ قال: بل أجر

خمسين رجلاً منكم».

فمن هذه النصوص يتبين أن الحرامين يتركان، ويؤمر الناس بترك الحرام. ولا تنطبق هنا قاعدة أهون الشرين.

وإنه لمن المهازل أن يعترض هنا، ومن قِبَل مشايخ، بقولٍ سخيف: «يعني نقعد، لا نعمل شيئاً!» والجواب: إذا كنت بين أمرين إما أن تعمل حراماً وإما أن لا تعمل شيئاً ولا ثالث لهما، أي لا تستطيع أن تعمل خيراً، فالواجب أن تقعد وتكف أذى نفسك عن الناس، ولسانك عن تحريف الدين. قال ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت» رواه الشيخان. والأصل أن تقوم ولا تقعد، وأن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وأن تسعى لوجود من يستحق أن يُنتخَب، أو أن تسعى لتغيير الأوضاع كلياً؛ لأن الواجب هو أن لا تَحكُمَ أو تُحكَم إلا بالإسلام، وأن لا تحتكم إلا إلى الإسلام. فقم لرفع شأن أمتك: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد ١١].

إن هذا الموضع وأمثاله لا تنطبق عليه هذه القواعد، والذين يطبقونها في مثل هذه المواضع ينطبق عليهم قوله تعالى: ﴿فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَـٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ ۚ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَـٰدِمِينَ ﴿٥٢﴾﴾ [المائدة].

وإن مثال ما يطبق فيه هؤلاء المخطئون هذه القواعد هو كأن يُعرضَ على المكلَّف طعامان أحدهما فيه ميتة والآخر فيه لحم خنزير، فهل معنى القاعدة هو أن يبحث المكلف عن أقلهما حرمةً ثم يأكله، أو أن كليهما طعام حرام وعليه تركهما؟ نعم، كلاهما حرام، وعليه أن يجد طعاماً مما أحل الله أو فليصبر.

وأما العلماء الذين يأخذون بهذه القواعد، المدركون لحقيقتها، فهذه أمثلة من تطبيقاتهم لها:

١- إذا ما وصل الإنسان إلى حد الاضطرار الذي يخشى معه فوت الروح، وعند ذاك فإذا وجد حرامين فعله بالأقل حرمةً وإذا وجد حلالاً فلا.

إن هذه القواعد ليست معقدة ولا غامضة، وإنما هو البلاء المذكور، بلاء الجهل واليأس وقلة الدين. وسأذكر فيما يلي مثالين لتطبيق هذه القواعد لأجل مزيد من الوضوح، ثم أذكر أمثلةً مما ذكره بعض الأئمة ليكون القارئ على بيِّنة من الأمر وطمأنينة.

٢- إذا تعسَّرت ولادة الأم ووقع العجز عن إنقاذ الأم والجنين معاً، واحتاج الأمر إلى قرار سريع: إما إنقاذ الأم وهذا يقتضي موت الجنين، وإما إنقاذ الجنين وهذا يقتضي موت الأم. وإذا تُرك الأمر ولم يُعمل على موت أحدهما لإنقاذ الآخر، أو إحياء أحدهما بموت الآخر، فقد يؤدي إلى موت الاثنين. ففي مثل هذه الحالة يُقال بأهون الشرين، أو أقل الحرامين، أو أخف المفسدتين، وهو أن يقدم على الفعل الذي ينقذ المطلوب إنقاذه وهو الأم، ولو كان هذا الفعل نفسه قتلاً للآخر.

وينبغي أن يلاحظ هنا أن تعيين الفعل الأقل حرمةً لا يرجع إلى هوى أو مشيئة وليِّ أمر الأم والطفل، وإنما يرجع إلى الشرع، فكما أن الشرع هو الذي يبين ما هو حلال وما هو حرام، فهو أيضاً الذي يبين أيهما آكد في الشرع.

٣- أن يتعرض شخص للهلاك غرقاً أو قتلاً من قِبَلِ شخص آخر، أو للإصابة بأذىً بليغٍ في بدنه وأعضائه، أو أن يُعتدى على امرأة بالزنا،

بحضور مكلَّف يستطيع منع هذه المنكرات وعليه صلاة مفروضة قد يفوت وقتها، فإما أن يمنع ذلك الحرام فيفوته أداء الواجب، وإما أن يؤدي الواجب في وقته فيقع ذلك الحرام، والوقت لا يتسع لفعل الأمرين معاً. فهنا يأتي تطبيق القاعدة، وتكون الموازنة أيضاً من قِبَلِ الشرع الذي جعل رفع تلك المحرمات المذكورة آكد من أداء الواجب المذكور، ولو أمكن فعل الواجبين معاً لوجبا. ولا يقال: نفعل الأوجب ويجوز القعود عن الأقل وجوباً.

وكما مَرَّ آنفاً فإن الموازنات بين الأحكام ترجع إلى الشرع. وللفقهاء فيها قواعد للقياس، والمشابهة، والتقدير، والمقارنة. ولا يسعنا الدخول فيها وإنما أشير إلى ذلك بما يلفت النظر، وتفاصيل ذلك في الفقه، وربما كانت صعبة المورد ولكنها عذبة المذاق.

فحفظ نفسين أولى من حفظ نفسٍ واحدة والثلاثة أولى وهكذا، وحفظ النفس مقدم على حفظ المال، وحفظ دار الإسلام داخل في حفظ الدين وهو أَوْلى من حفظ النفس والمال، وكذلك الجهاد والإمامة العظمى فهما داخلان في حفظ الدين من أوَّل وأَوْلى الضرورات، وفي الموازنة بين الإكراه على الزنا والقتل اختلاف والله أعلم. قال الشاطبي في الموافقات: «إن النفوس محترمة محفوظة ومطلوبة الإحياء بحيث إذا دار الأمر بين إحيائها وإتلاف المال عليها، أو إتلافها وإحياء المال، كان إحياؤها أَوْلى، فإن عارض إحياؤها إماتة الدين كان إحياء الدين أَوْلى، وإن أدى إلى إماتتها، كما جاء في جهاد الكفار وقتل المرتد وغير ذلك، وكما إذا عارض إحياء نفس واحدة إماتة نفوس كثيرة»[2]. وقال الغزالي في المستصفى: «ونحن نعلم أن الشرع يؤْثِر الكليَّ على الجزئي، فإن حفظ أهل الإسلام عن اصطلام الكفار أهم في مقصود الشرع من حفظ دم مسلم واحد... فإن قيل: فتوظيف الخراج (الضرائب) من المصالح، فهل إليه من سبيل أو لا؟ قلنا: لا سبيلَ إليه مع كثرة الأموال في أيدي الجنود، أما إذا خلت الأيدي من الأموال ولم يكن من مال المصالح ما يفي بخراجات (رواتب) العسكر، ولو تفرّق العسكر واشتغلوا بالكسب، لخيفَ دخول الكفار بلاد المسلمين، أو خيفَ ثوران الفتنة من أهل العرامة في بلاد المسلمين، فيجوز للإمام أن يوظف على الأغنياء مقدار كفاية الجند، ثم إن رأى في طريق التوزيع التخصيص بالأراضي فلا حرج؛ لأنا نعلم أنه إذا تعارض شران أو ضرران قصدَ الشرعُ دفع أشد الضررين وأعظم الشرين، وما يؤديه كل واحد منهم (أي من الأغنياء الذين فرضت الضريبة في أموالهم) قليل بالنسبة إلى ما يخاطر به من نفسه وماله لو خلت خطة الإسلام عن ذي شوكةٍ يحفظ نظام الأمور ويقطع مادة الشرور»[3].

وهذه أمثلة أخرى ذكرها الإمامان الغزالي وعز الدين بن عبد السلام، رحمهما الله، يظهر فيها كيفية إعمال قاعدة أهون الشرين عندهما، ويظهر فيها أيضاً موازنات بين الأحكام. قال العز في كتابه قواعد الأحكام في مصالح الأنام: «إذا اجتمعت المفاسد المحضة فإن أمكن درؤها درأنا، وإن تعذر درء الجميع درأنا الأفسد فالأفسد، والأرذل فالأرذل، فإن تساوت يُتَوَقَّف، وقد يُتَخَيَّر، وقد يُخْتَلَف في التساوي والتفاوت، ولا فرق في ذلك بين مفاسد المحرمات والمكروهات»[4]. ثم ذكر أمثلة فقال: «أن يُكرَهَ على قتل مسلم بحيث لو امتنع منه قُتِلَ، فيلزمه أن يدرأ مفسدة القتل بالصبر على القتل؛ لأن

صبره على القتل أقل مفسدة من إقدامه عليه، وإن قدر على دفع المكروه بسبب من الأسباب لزمه ذلك؛ لقدرته على درء المفسدة؛ وإنما قُدِّم درء القتل بالصبر على القتل لإجماع العلماء على تحريم القتل واختلافهم في الاستسلام للقتل»[٥]. فهذا مثال واضح في أنه اختيار لأخف المفسدتين أو الحرامين لأنه لا فكاك له من أحدهما، ولو أمكنه منع المفسدتين لوجب عليه ذلك.

وقال في مثال آخر: «وكذلك لو أكره بالقتل على شهادة زور أو على حكم بباطل، فإن كان المكره على الشهادة به أو الحكم به قتلاً، أو قطع عضو، أو إحلال بضع محرم، لم تجز الشهادة ولا الحكم؛ لأن الاستسلام للقتل أولى من التسبب إلى قتل مسلم بغير ذنب، أو قطع عضو بغير جرم، أو إتيان بضع محرَّمٍ. وإن كانت الشهادة أو الحكم بمالٍ، لزمه إتلافه بالشهادة أو بالحكم حفظاً لمهجته كما يلزمه حفظها بأكل مال الغير. وكذلك من أكره على شرب الخمر أو غَصّ ولم يجد ما يسيغ به الغصة سوى الخمر، فإنه يلزمه ذلك؛ لأن حفظ الحياة أعظم في نظر الشرع من رعاية المحرمات المذكورات»[٦]. وقال في مثال آخر: «إذا اضطر إلى أكل مال الغير أكله؛ لأن حرمة مال الغير أخف من حرمة النفس، وفوات النفس أعظم من إتلاف مال الغير ببدل، وهذا من قاعدة الجمع بين المصلحتين وبذل المصلحة الأخرى»[٧].

ومن أمثلته أيضاً: «إذا وجد المضطر إنساناً ميتاً أكل لحمه؛ لأن المفسدة في أكل لحم ميت الانسان أقل من المفسدة في فوت حياة الإنسان»[٨]. ومنها: «إذا وقع رجل على طفل بين الأطفال إن قام على أحدهم قتله وإن انفتل إلى آخر من جيرانه قتله، فقد قيل: ليس في هذه المسألة حكم شرعي، وهي باقية على الأصل في انتفاء الشرائع قبل نزولها، ولم ترد الشريعة بالتخيير بين هاتين المفسدتين. فلو كان بعضهم مسلماً وبعضهم كافراً فهل يلزمه الانتفال إلى الكافر لأن قتله أخفُّ مفسدةً من قتل الطفل المحكوم بإسلامه؟ فالأظهر عندي أنها تلزمه؛ لأنا نجوِّز قتل أولاد الكفار عند التترس بهم حيث لا يجوز مثل ذلك في أطفال المسلمين»[٩]. أما قوله إن المسألة باقية على الأصل في انتفاء الشرائع قبل نزولها، فهو لجهة أن الأطفال جميعاً متساوون نظرياً، فإذا وقعت الحادثة فسيكون فيها من الحيثيات ما يُرجعَ مناط الحكم فيها إلى أوصاف أخص من مجرد عموم كونهم أطفال أو أي عموم آخر فيها. وهذه المسألة أول من أوردها - والله أعلم- هو إمام الحرمين الجويني في كتابه غياث الأمم عند التياث الظلم، وذكر أنها ليست لها في الشريعة حكم، مع أنه أكد في كتابه نفسه أنه ما من واقعة إلا ولها في الشريعة حكم.

ومن أمثلة العز بن عبد السلام أيضاً: «إذا اغتلم البحر بحيث علم ركبان السفينة أنهم لا يخلصون إلا بتغريق شطر الركبان؛ لتخف بهم السفينة، فلا يجوز إلقاء أحد منهم في البحر بقرعة ولا بغير قرعة؛ لأنهم مستوون في العصمة، وقتل من لا ذنب له محرم، ولو كان في السفينة مال أو حيوان محترم لوجب إلقاء المال، ثم الحيوان؛ لأن المفسدة في فوات الأموال والحيوانات المحترمة أخف من المفسدة في فوات أرواح الناس»[١٠]. ومن أمثلته: «لو أكره بالقتل على إتلاف حيوان محترم من حيوانين يَتَخَيَّر بينهما». «ولو أكره على شرب قدح خمر من قدحين يتخير بينهما». «ولو وجد حربيَّين في المخمصة فإن تساويا تخير في أكل أيهما شاء، وإن تفاوتا بأن كان أحدهما أجنبياً والآخر أباً، أو ابناً، أو أماً، أو

جدةً، كره أن يأكل قريبه ويدع الأجنبي، كما يكره أن يقتله في الجهاد. ولو وجد صبياً أو مجنوناً مع بالغ كافر أكل الكافر بعد ذبحه وكف عن الصبي والمجنون، لما في أكلهما من إضاعة ماليَّتِهما على المسلمين، ولأن الكافر الحقيقي أقبح من الكافر الحكمي»[11]. ومن أمثلته أيضاً: «قتل الكفار من النساء والمجانين والأطفال مفسدة لكنه يجوز إذا تترس بهم الكفار بحيث لا يمكن دفعهم إلا بقتلهم». «قتل من لا ذنب له من المسلمين مفسدة إلا إذا تترس بهم الكفار وخيفَ من ذلك اصطلام المسلمين ففي جواز قتلهم خلاف؛ لأن قتل عشرة من المسلمين أقل من مفسدة قتل جميع المسلمين»[12]. وللغزالي تفصيل في هذا المثال الأخير حيث يقول: «إن الكفار إذا تترسوا بجماعة من أسارى المسلمين فلو كففنا عنهم لصدمونا وغلبوا على دار الإسلام وقتلوا كافة المسلمين، ولو رمينا الترس لقتلنا مسلماً معصوماً لم يذنب ذنباً، وهذا لا عهد به في الشرع، ولو كففنا لسلطنا الكفار على جميع المسلمين فيقتلونهم ثم يقتلون الأسارى أيضاً، فيجوز أن يقول قائل: هذا الأسير مقتول بكل حال فحفظ جميع المسلمين أقرب إلى مقصود الشرع؛ لأنا نعلم قطعاً أن مقصود الشرع تقليل القتل كما يقصد حسم سبيله عند الإمكان، فإن لم نقدر على الحسم قدرنا على التقليل»[13].

فهذا المثال واضح في أن الوضع الذي يُلجأ فيه إلى العمل بأخف الحرامين أو المفسدتين هو وضع العجز عن تجنب الحرامين جميعاً أو منعهما جميعاً، انظر قوله: «فلو كففنا عنهم لصدمونا وغلبوا على دار الإسلام وقتلوا كافة المسلمين، ولو رمينا الترس لقتلنا مسلماً معصوماً» وقوله «فإن لم نقدر على الحسم قدرنا على القليل».

ثم يقول الغزالي: «وليس في معناها ما لو تترس الكفار في قلعة بمسلم إذ لا يجل رمي الترس إذ لا ضرورة، فبنا غِنْيَةٌ عن القلعة»[14].

بهذه الأمثلة التي ذكرها بعض الأئمة على إعمال قاعدة أهون الشرين يتبين معنى القاعدة ومواضع إعمالها، ويتبين أيضاً كيفية الموازنة بين المصالح والمفاسد، كما ويتبين مقدار البلاء الذي ترزح تحته الأمة في ظل أقوال وتوجيهات تصدر باسم العلم والفقه، وما هي إلا دلالة على الانحطاط الذي أصاب الأمة بسبب هيمنة عدوها وزبانيته عليها؛ ولذلك وجب التنبيه إلى الخطأ في إعمال هذه القاعدة وإلى خطأ الموازنات غير الشرعية التي تقلب أحكام الشريعة رأساً على عقب. ولعل من هؤلاء المخلصين من يتنبه إلى مقدار خطئه وخطره على أمته، فيسعى إلى التوبة مما باء به، ويقرر التخلص مما يحوك في صدره، والله من رواء القصد ❑

١- المستصفى، ج١، ص: ٢٨٦، دار الكتب العلمية.
٢- ج٢، ص: ٢٧، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
٣- ج١، ص: ٣٠٤.
٤- ج١، ص: ٧١.مؤسسة الريان.
٥- الموضع نفسه.
٦-الموضع نفسه.
٧-المرجع نفسه، ص: ٧٢.
٨- الموضع نفسه.
٩- المرجع نفسه، ص: ٧٣
١٠- الموضع نفسه.
١١- المرجع نفسه، ص: ٧٤.
١٢- المرجع نفسه، ص: ٨٣.
١٣- المستصفى، ج٢، ص: ٢٩٤.
١٤- المرجع نفسه، ص:٢٩٦.

(الإرهاب)... الدوافع والأسباب

بقلم: أحمد الخطيب

(الإرهاب) لاشك بأنه ظاهرة سياسية استحوذت على الأوساط السياسية في معظم دول العالم حتى باتت وكأنها ظاهرة هذا العصر فلا تكاد تخلو نشرة إخبارية منها، فلفظ الإرهاب أصبح الأكثر تداولاً في وسائل التلفزة والصحافة والإعلام.
ومجرد النطق بكلمة الإرهاب أصبح يلفت نظر كل سامع لها لدرجة أن إيقاعها صار له وقع مميز في النفس يثير مشاعر خاصة متباينة من شخص لآخر.

لقد احتل موضوع (الإرهاب) جدول أعمال المؤتمرات والاجتماعات والاتصالات التي يعقدها السياسيون والزعماء وصنّاع القرار في هذه الأيام، فالرئيس الأميركي بوش على سبيل المثال لا ينفك عن ذكر هذا الموضوع في كل خطاباته وتصريحاته بحيث لم يعد له همٌ إلا الحديث عن الإرهاب والإرهابيين والمنظمات الإرهابية والدول الراعية للإرهاب والجميعات الخيرية والمؤسسات غير الحكومية التي تدعم (الإرهاب) حتى غدا كلامه أسطوانة إرهابية مكرورة مملولة مشروخة يملها الأميركيون أنفسهم.

والإرهاب لم يقتصر على الخطابات والتصريحات فحسب، بل وتعداه ليصبح حجر الزاوية في رسم السياسات وإرساء الاستراتيجيات، وأساساً لإنشاء العلاقات وتشكيل الإئتلاف في المجتمع الدولي.

لقد تحول الإرهاب بالفعل إلى عقدة وأس المشاكل، بل تحول إلى غول العصر الذي لا يملكون له علاجاً ولا يستطيعون إيجاد أي حلول ناجعة له.

ومع كل هذا التضخيم والتضخم لواقع الإرهاب، إلا أنه مازال غير واضح المعالم وال مشخص القسمات، فالمجتمع الدولي حتى الآن لم يتوافق على وضع تعريف له، فالمؤتمرات التي تلتئم لتعريف الإرهاب تنعقد وتنفض ولا يتوصل المؤتمرون إلى تحديد أو توصيف لمعنى كلمة الإرهاب، مع أن الكل يجدف بمجاديفه، فالمقاومة حولوها إرهاباً، والجهاد أصبح إرهاباً، والمعارضة تحولت إلى إرهاب، والخصوم تحولوا إلى إرهابيين، وحتى أصحاب الرأي السياسي المخالف يحاولون إقحامهم في خانة الإرهاب الفكري.

إن هذا المفهوم المطاطي للإرهاب، يأتي في زمن يعتبر فيه التقدم التكنولوجي مفخرة من مفاخر البشرية، ويعتبر فيه تحديد وتعريف كل شيء سمة من سماته، وإذا كان الغربيون يتشدقون بأنهم يعرفون ويحددون كل شيء بدقة بالغة. فلماذا إذاً يبقى الإرهاب هوالوحيد الذي تقف البشرية عاجزة عن تعريفه وتحديده؟! أم أن في الأمر أغراضاً ومصالح وأهدافاً ومقاصد؟! فهل يريدون لظاهرة الإرهاب أن تبقى ضبابية عن تعمد فلا يوجد لها ملامح ولا محددات؟ أم أنهم

يحاربون هذه الظاهرة وهم لا يستطيعون تحديدها وبالتالي فلا يدرون من يحاربون ولماذا يحاربون؟

لو تناولنا لفظة الإرهاب في البداية من ناحية لغوية ومن ناحية شرعية لوجدناها لا تخرج في جميع استعمالاتها عن معاني الخوف والإخافة والتخويف والمخافة، فقد جاء في لسان العرب رَهِبَ الشيء رهْباً ورَهَباً ورهْبةً أي خافه، وورد في البخاري بمعنى مشابه، فعن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: «ترهب خير من أن ترحم، ورهبوت خير من رحموت»، أي إن الإرهاب هو عكس الرحمة. وعن ابن سيرين قال: رهّب قوم غلاماً حتى اعترف لهم، بمعنى خوَّف القوم الغلام. وفي القرآن الكريم وردت معاني متقاربة للإرهاب فقال تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴿٤٠﴾ ﴾ [البقرة] أي وإياي فخافون، وقال تعالى: ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلۡغَضَبُ أَخَذَ ٱلۡأَلۡوَاحَ ۖ وَفِي نُسۡخَتِهَا هُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلَّذِينَ هُمۡ لِرَبِّهِمۡ يَرۡهَبُونَ ﴿١٥٤﴾ ﴾ [الأعراف] أي يخافون، وقال تعالى: ﴿ ۞ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ ۖ فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴿٥١﴾ ﴾ [النحل] وهي نفس المعنى السابق للآيات، وقال تعالى: ﴿ فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ وَوَهَبۡنَا لَهُۥ يَحۡيَىٰ وَأَصۡلَحۡنَا لَهُۥ زَوۡجَهُۥٓ ۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَيَدۡعُونَنَا رَغَبٗا وَرَهَبٗا ۖ وَكَانُواْ لَنَا خَٰشِعِينَ ﴿٩٠﴾ ﴾ [الأنبياء] فجاءت رهباً هنا في مقابل رغباً أي بمعنى التخويف من عذاب الآخرة، وقال تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَلۡقَوۡاْ سَحَرُوٓاْ أَعۡيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسۡتَرۡهَبُوهُمۡ وَجَآءُو بِسِحۡرٍ عَظِيمٖ ﴿١١٦﴾ ﴾ [الأعراف] أي خوفوهم بالسحر. وقال تعالى: ﴿ لَأَنتُمۡ أَشَدُّ رَهۡبَةٗ فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَفۡقَهُونَ ﴿١٣﴾ ﴾ [الحشر] بمعنى أنهم يخافون المؤمنين أكثر مما يخافون الله سبحانه لقلة إيمانهم وفقههم. وأما قوله تعالى: ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمۡ لَا تَعۡلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعۡلَمُهُمۡ ۚ ﴾ [الأنفال ٦٠] فتعني هنا الإخافة أي تخويف أعداء الله، الذين نعلمهم والذين لا نعلمهم، بالإعداد.

وهكذا فالمعاني الشرعية للفظة الإرهاب هي نفسها المعاني اللغوية لها وهي لا تخرج عن معاني الخوف والتخويف والإخافة. ومن هنا فلا يوجد في الإسلام معنى اصطلاحي خاص بلفظة الإرهاب غير المعنى اللغوي الذي تقدم. أما ما يستخدمه الناس في هذا الزمان لهذه اللفظة فهو اصطلاح غربي نشأ في الغرب، وله واقع متميز عندهم وإن كان غير متكامل. فالإرهاب في الغرب مصطلح يعني قتل المدنيين وتخويفهم وترويعهم بدافع سياسي، والذي يقوم بالإرهاب في نظرهم هم الأفراد والمنظمات وليس الدول. وحاولت الدول العربية والدول المسلمة والدول المستضعفة إدخال إرهاب الدولة في التعريف لكنها عجزت عن ذلك، ورفضت الدول الكبرى التي تمارس القتل والترويع في حق المدنيين لتحقيق أهدافها السياسية أن تقبل بإدخال إرهاب الدولة في المصطلح، ولذلك ظل المصطلح غير متوافق عليه دولياً وغير متبنى من المجتمع الدولي.

وليس السبب في عدم حصول التوافق في التعريف على هذه النقطة وحسب، بل هناك سبب خفي آخر لا يريد الغرب الجهر به وهو أن الأفراد والمنظمات الإرهابية هم جميعاً بنظرهم من المسلمين، وأن الإسلام كعقيدة وفكر هو مصدر للإرهاب. وقد صرح بهذا المعنى أكثر من مسؤول

أميركي وغربي، ومن هذه التصريحات ما قاله وزير أميركي للصحافة العالمية من أن الإسلام هو المشكلة في تفريخ الإرهابيين وليس المسلمين. وما قاله آخر من أن إله المسلمين يدعو أتباعه إلى القتل من أجله بخلاف إله المسيحيين الذي ضحى بنفسه من أجل البشر، وما شاكل ذلك من أقوال كفر وتجديف، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

ولم يكتف الكفار الغربيون بإلصاق الإسلام (بالإرهاب) المادي بل ويحاولون أيضاً إلصاقه بـ(الإرهاب) الفكري، فطوني بلير في خطابه في مجلس العموم في ٢٠٠٥/٧/١٦م رداً على تفجيرات لندن، لم يكتف بتوجيه تهمة التفجيرات إلى المسلمين بشكل عام، بل وهاجم بشكل خاص حملة الدعوة الإسلامية الذين يسعون لتطبيق شرع الله في الأرض وإقامة الخلافة الإسلامية فقال: «إن ما يواجهه الغرب اليوم ليس مجرد حركة عبثية لا تملك هدفاً، بل إننا نجابه حركة تسعى إلى إزالة دولة إسرائيل، وإلى إخراج الغرب من العالم الإسلامي، وإلى إقامة دولة إسلامية واحدة تحكم بالشريعة الإسلامية في العالم العربي على طريقة إقامة الخلافة لكل الأمة الإسلامية». إن الغرب في إلصاقه لتهمة الإرهاب بالمسلمين إنما يعبر عن خوفه من الحالة الإسلامية التي يحياها المسلمون، والتي تدل على وجود مخاض عنيف تدل كافة مجساته على قرب انبلاج الدولة الإسلامية التي ستضع حداً لهيمنة الغرب على بلاد المسلمين.

إن الغرض من وراء حملة الغرب لإلصاق حالة (الإرهاب الفكري) بالمسلمين يتمثل في حمل المسلمين على الاعتراف بالآخر ونبذ الجهاد وقبول العلمنة، أي بمعنى آخر حملهم على التخلي عن الإسلام السياسي وحصر الإسلام في العبادة والصوامع والمساجد، وهذا ما يفسر حملات الدول الغربية على الأقليات الإسلامية فيها لدمج تلك الأقليات في الحياة الغربية وإقامة النماذج التي تمثل الإسلام الوطني، بمعنى الإسلام الذي يخدم فكرة جعل السيادة المطلقة للوطن واعتبار الإسلام مجرد مصلحة بسيطة من مصالحه المعقدة الكثيرة، فأصبح يقال إسلام فرنسي وإسلام بريطاني وإسلام أميركي وإسلام هولندي وهلم جرا.

إن الغرب عليه أن يتوقع أكثر بكثير من هذه التفجيرات التي تقض مضاجعه وذلك بسبب انتهاكاته المتكررة، وجرائمه التي لا تتوقف ضد الأمة الإسلامية في جميع المجالات.

فماذا تتوقع أميركا وبريطانيا من المسلمين بعد عدوانها السافر والمتواصل ضد العراق وأفغانستان؟ وماذا يتوقع اليهود والروس والهندوس من المسلمين بعد احتلالهم لفلسطين والشيشان وكشمير؟ وماذا يتوقعون من المسلمين بعد كل هذه المجازر والمعاناة وكل أنواع العذابات التي ألحقوها بالشعوب الإسلامية؟

هل يتوقعون أن يلقي عليهم المسلمون الورود كما توقع بوش عند دخوله العراق؟! أم يتوقعون أن يسلموا بالأمر الواقع ويقبلوا باحتلالهم وذبحهم للنساء والأطفال في كل يوم وفي كل ليلة؟! لماذا لا يسمون جرائمهم إرهاباً؟ أم أن الإرهاب هو ثوب مفصل على مقاس المسلمين فقط؟!

إن قيام دولة الخلافة الإسلامية هو الذي سينهي تطفيف هذه الموازين لصالح الغرب والكفار بشكل عام. فالدولة الإسلامية هي الوحيدة المؤهلة لإعادة التوازن إلى العلاقات السياسية وإنهاء هذا النظام الدولي الظالم الذي تقوده أميركا والدول الكافرة الكبرى لصالح الحضارة الغربية الفاسدة ❑

الطنطاوي والتطبيع!

قال الشيخ الطنطاوي: «لا مانع من التطبيع التجاري مع إسرائيل» مما أثار ردود فعل داخل مصر وخارجها، وطالبه عدد من النواب في مجلس الشعب بالاعتذار، ودعوا الأزهر إلى «إصدار بيان يوضح موقفه من التطبيع مع العدو الإسرائيلي»، وقال أحد النواب: «لمصلحة من يتطوع شيخ الأزهر بمثل هذه التصريحات التي تثير غضب الجميع دون استثناء». وتعليقاً على تصريحات وفتاوى الطنطاوي نقول: ليته سكت وصمت رحمة بالناس والإسلام وبالموقع الذي يحتله، فقد طفح الكيل، فأين علماء الأزهر؟ ولماذا يصمتون على هذا المنكر الذي يتجدد مع هذا الشيخ من وقت لآخر؟ ❑

المدارس الدينية

رفضت آلاف المدارس الدينية في باكستان أمراً أصدرته حكومة الرئيس برويز مشرف بتسجيل نفسها لدى السلطات، وقرر ممثلو تحالف المدارس الدينية الذين اجتمعوا في إسلام آباد ألا يسجلوا مدارسهم لدى السلطات. وكانت السلطات الباكستانية بدأت توزيع نماذج على المدارس لكي تدون فيها معلومات عن أعداد مدرسيها وطلابها ومداخيلها ونفقاتها. وتحتوي هذه النماذج على تحذيرات من تدريس مواد تحض على ما يسمى التشدد والكراهية والطائفية ❑

القضاء والتسلل

القضاء الأردني له تاريخ حافل بمكافحة ما يسمى التسلل. فبعدما نجح في قمع وإدانة التسلل نحو فلسطين المحتلة، ها هو ينشط في مكافحة التسلل نحو العراق لقتال المحتلين الإنجليز والأميركان، وقد وجّهت محكمة أمن الدولة في الأردن لائحة اتهامات إلى ثلاثة أشخاص بالتآمر للقيام بأعمال «إرهابية» والشروع في أعمال لم تجزها الحكومة، ومن شأنها تعكير صفو علاقات الأردن بدولة أجنبية. وقد لُفّقت ضد المتهمين تهماً تتعلق بالتفجير داخل الأردن كعادة أجهزة الأمن القائمة في المنطقة ❑

الانسحاب في الصحف الإسرائيلية

تحدثت الصحف الإسرائيلية عن الانسحاب من غزة بالقول: «إسرائيل لا تخرج من القطاع مرفوعة الرأس، إنما تغادره منكسة الرأس... وهي تترك القطاع كدولة احتلال هُزم احتلالها» وقال مقال آخر: «غزة كانت مزيجاً من الحماقة وانعدام الرجاء والتبلد وقصر النظر وزهق أرواح الشباب الإسرائيليين من أجل هدف خاسر، هذه هي غزة الخطيئة والعقاب لكل الحكومات الإسرائيلية». وقال المعلق السياسي في صحيفة معاريف: «بعد أن رسمت إسرائيل حدودها من الشمال مع لبنان، ومن الجنوب مع مصر وقطاع غزة، يبقى أن ترسمها مع مناطق الضفة الغربية، وسيفعل ذلك رئيس الحكومة المقبلة أياً كان... إن احتلال غزة خطأ تاريخي مجلجل نجم عن عجرفة مشبعة بالدماء» ❑

معبر رفح بعد الانسحاب

معبر رفح بعد الانسحاب غيره قبل الانسحاب، هذا المعبر الذي شهد إذلالاً لا مثيل له من قبل اليهود ها هو يشهد مزاجية في الفتح والإغلاق من قبل السلطات على جانبي الحدود، فبعدما تدفق المئات من أهل رفح في الشطر الفلسطيني نحو أقاربهم في الشطر المصري، انزعجت السلطات الحاكمة في الجانبين، وخافوا من ردة فعل اليهود الذين يرفضون التواصل الذي قد يؤدي إلى مخالفة الأوامر (الإسرائيلية) التي كلفتها إلى مصر عبر مسؤولي استخباراتها خلال المفاوضات التي سبقت الانسحاب. فكان علاج التدفق غير المقنّن هو إعلان السلطات الفلسطينية أنها ستغلق الحدود، فبدأ الناس بالعودة خوفاً من بقائهم خارج السجن الكبير في غزة، وانتشرت قوات أمن فلسطينية على الخط الفاصل بين القطاع وسيناء حيث نجحت في منع تدفق الفلسطينيين المسجونين منذ ٣٨ عاماً في القطاع المنكوب. وسوف يتكرر الغلق والفتح ريثما تعطي (إسرائيل) رأيها وموافقتها على إجراءات العبور بين الأراضي التي تشرف عليها مصر، والأراضي التي تشرف عليها السلطة الفلسطينية. وبهذا تسقط كل الشعارات التي

رددت في الماضي «وحدة، حرية، اشتراكية» ❑

التطبيع السياحي!

اتفق وزراء السياحة في مصر والأردن وفلسطين و(إسرائيل) على عقد لقاءات ربع سنوية بينهم بصورة دورية في كل دولة من الدول الأربع، تبدأ بفلسطين بعد ثلاثة أشهر من اللقاء الأخير (٩/١٥) لبحث التعاون في مجال ترويج السياحة بين تلك الدول وتنشيطها من خلال برامج سياحية مشتركة، ثم اللقاء في مدينة الفردقة المصرية بحضور محافظ البحر الأحمر ورؤساء اتحاد الغرف السياحية. هذه اللقاءات تدل على أن رؤوس الأنظمة العربية تستميت في خدمة دولة يهود، بعكس الحال فيما يتعلق بالناس الذين يرفضون كل علاقة مع دولة يهود ❑

الهرولة العلنية

بعد الهرولة السرية تجاه التطبيع مع اليهود، بدأت الهرولة العلنية لإقامة علاقات دبلوماسية مع كيان يهود الغاصب لفلسطين، لا فرق في ذلك بين دول محسوبة ضمن التسمية الإسلامية، أو ضمن التسمية العربية. فمن باكستان وزعيمها برويز مشرف الذي وسّط تركيا للتفاض مع اليهود، إلى قطر ثم تونس، والبحرين، وباقي الدول، وكأن انسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة كان مبادرة حسن نية من اليهود لكي يسوّغ للحكام الخونة إشهار الخيانة التي كانت سرية. وصرح وزير خارجية اليهود (سليفان شالوم) من نيويورك قائلاً: «إن الظرف ملائم من أجل حصول تقارب بين إسرائيل والبلدان العربية والإسلامية، وإن هذا التقارب يمكن أن يصل إلى حد إقامة علاقات ديبلوماسية كاملة». وعلقت الجامعة العربية على لقاءات اليهود مع العرب في نيويورك: «إن هذه اللقاءات هي مكافأة لإسرائيل لا تستحقها» ❑

(إسرائيل) وأمن بريطانيا

بدأ المتابع الذي يعيش في البلاد الإسلامية يسمع كلاماً جديداً عن تأثير سلوك دولة (إسرائيل) على أمن دول غربية. ففي لندن دعا (جون دنهام) وهو رئيس لجنة الشؤون الداخلية التابعة لمجلس العموم البريطاني إلى فهم حقيقة أن سلوك (إسرئيل) في الأراضي التي تحتلها ينعكس مباشرة على الأمن الوطني البريطاني، ولفت (دنهام) إلى أن الحكومة البريطانية لا تبدي معرفة دقيقة بمدى اهتمام المسلمين البريطانيين بما يعانيه إخوانهم الفلسطينيين، وإن ذلك من شأنه أن يفقدها ثقة المسلمين من أبناء البلاد الذين تحتاج إليهم حاجة ماسة للتصدي لخطر الإرهاب، وقال: «وليس من المبالغة القول إن السياسة (الإسرائيلية) في الأراضي المحتلة ليست ببساطة مجرد مسألة تتعلق بالسياسة الخارجية، إنها قضية تهمّ السياسة الأمنية البريطانية المحلية أيضاً» ❑

شالوم في الرباط!

سمع البعض بقرار زيارة شالوم للرباط، ونسي هذا البعض أن العلاقات الطبيعية العلنية بين الطرفين بدأت عام ١٩٩٤م، حيث فتحت (إسرائيل) مكتب ارتباط (سفارة ملطّفة) في الرباط، وفتح المغرب مكتباً له (سفارة) في تل أبيب عام ١٩٩٥م، ولكن العلاقات عُلّقت في تشرين الأول ٢٠٠٠م احتجاجاً على قمع (إسرائيل) للانتفاضة. هذا ما أُعلن علناً، أما العلاقات السرية فهي لم تتوقف منذ هجرة يهود المغرب عام ١٩٤٨م ❑

الجلبي والفضائح

الجلبي المعروف جداً في العراق وخارجه، والمعروف عنه أنه سرق أموال العراق والأردن، بدأ يفضح سارقين آخرين. وقال في مقابلة مع إحدى الصحف: «إن سلطة بريمر كانت تدير هذه الأموال الكبيرة عن طريق محاسب واحد فقط، وكان الأمر كله منوطاً بالأميركيين وحدهم في ذلك الحين» وأضاف إن ديوان الرقابة المالية يدقق حالياً في ملفات وزارات الداخلية والكهرباء والنقل ووزارات أخرى، فبعد سقوط نظام صدام وحتى ٢٠٠٤/١٢/٣١م صرف العراق مبلغ ٣٦ بليون دولار وهذا مبلغ كبير جداً على دولة مثل العراق. وتعليقاً على ذلك نقول للمطبلين للاحتلال وعملائه: هنيئاً لكم بهؤلاء اللصوص! ❑

صورة أميركا

قامت مساعدة وزيرة الخارجية الأميركية للدبلوماسية العامة (كارن هيوز) بزيارة مسؤولي الجالية الإسلامية في إيلينوي، حيث كانوا يعقدون اجتماعاً لهم. وكانت هيوز قد عينت في عملها لتحسين صورة الولايات المتحدة في الخارج، وقد قالت في ذلك اللقاء: «وجدت حلفاء جدداً لمساعدتي في عملي». وهذا يدل على أن أميركا سوف تستخدم المسلمين الذين يعيشون على أراضيها ويحملون جنسيتها وسيلة لتحسين صورتها لدى الرأي العام في البلاد الإسلامية ❑

العراق والصحف البريطانية

بدأت كبريات الصحف البريطانية تتحدث عن المستنقع العراقي، وقالت الأندبندنت: «كيف الخروج من المستنقع العراقي؟» وقالت الدايلي إكسبرس في عناوينها: «أعيدوهم إلى بلادهم» وكتبت في التفاصيل: «إن الغضب يتصاعد تجاه الكابوس الذي تعيشه القوات البريطانية في العراق». وقالت الفارديان: «إن هذه الأحداث نكسة لا مثيل لها في التاريخ البريطاني المعاصر، وهي تشكل منعطفاً» وقالت صحيفة «دايلي ميل» إن أحداث البصرة «تدل على الانهيار الكارثي للسياسة البريطانية في العراق، ويقضي على كل أمل بالانسحاب السريع لقواتنا من هذا البلد». لكن طوني بلير يصم آذانه عن كل ردود الفعل منذ بدأت المشاركة في غزو العراق، فهل يستطيع الإبقاء على تجاهل الفليان الداخلي؟ ❑

وثيقة الأمم المتحدة

في الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، جرى نقاش طويل حول مصطلح «الإرهاب» ومقاومة الإرهاب، وتولّت أميركا وبريطانيا الدفاع عن وجهة النظر الغربية التي تصنّف الناس حسب مفهومها، وقد قاومت الدولتان بعض المطالب العربية لإبراز موضوع الاحتلال، وحاولتا محو كلمة «الاحتلال» من الوثيقة، وكذلك الإشارة إلى «الهيمنة الاستعمارية» والاحتلال الخارجي. وهكذا تأتي المصطلحات معلبة من الخارج وجاهزة للاستعمال في العالم الإسلامي كما تريد الدول الكبرى المهيمنة على العقول والأفكار والقوالب اللغوية ❑

البنتاغون متفائل

حض (لورانس دي ريتا) كبير الناطقين باسم البنتاغون الناس على عدم تقويم الحرب على أساس معدل التفجيرات التي ينفذها المسلحون... وكان مما قاله: «لا أحد يحاول أن يهرب من الحقيقة، إنها حقيقة مرة، لكنها حقيقة صعبة يشعر معها أشخاص قريبون منها أن ثمة ما يدعو إلى قدر من التفاؤل على رغم كل هذا العنف». لكن بعض خبراء الدفاع الذين يقولون إن حركات التمرد مثل تلك يشهدها العراق يمكن أن يستغرق إخمادها أعواماً، أكدوا بأن الصراع أضحى ورطة عسكرية، وعبّروا عن قلقهم من اندلاع حرب أهلية، وإن تراجع التأييد العام داخل أميركا للحرب هو تطور مثير لقلق الرئيس بوش ❑

فضائح العملاء

بدأت أنباء عملاء أميركا في العراق بالظهور فوق السطح بعد اتهام الشعلان بفقدان مليار دولار أيام كان وزيراً للدفاع في حكومة علاوي. وأصدرت المحكمة العراقية المركزية أوامر اعتقال وإحضار شخصيات سياسية مرموقة، وبلغ عدد أوامر إلقاء القبض ٨ أوامر لموظفين سابقين وحاليين في وزارة الدفاع، ومن ضمنهم مستشار الشعلان زياد القطان، وأن المحكمة سوف تستعين بالإنتربول لجلب من لا تستطيع جلبه، وهذا يدل على أن كل حكومة سوف تحاكم من سبقها. فماذا يختلف عهد علاوي عن عهد صدام سوى في تغيّر الوجوه والأقنعة؟ ❑

المعارك كرّ وفرّ

شهدت مدينة تلعفر العراقية معارك كرّ وفر بين المقاومين وجيش الاحتلال الأميركي. وفي بعض الأحيان غادر المسلحون إلى أماكن بعيدة عن المدينة كما ذكرت الصحف في ٩/١٣ (الحياة)، ونقلت عن بعض الضباط المحتلين قولهم «إن المتمردين أذكياء جداً، فلدي ٤٠ دبابة وعدد مماثل من العربات المصفحة وهم يتجنبون مواجهتها،

وسوف نواجههم إذا تجرأوا على العودة إلى المدينة» وبلغ عدد القوات المهاجمة للمدينة عشرة آلاف عسكري، ستة آلاف عراقي وأربعة آلاف أميركي ❑

رفض الاحتلال البريطاني

دعا عمدة لندن في ٩/٢٢ كين لفينغستون القوات البريطانية إلى مغادرة العراق فوراً، وأن الشأن العراقي لا يخص المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة، وجدد رفضه للغزو واحتلال العراق، وأن ما يجري في العراق اليوم هو دمار وفوضى عارمة وقتل، والوضع ينذر بحرب أهلية واسعة النطاق. وقال: «إن الولايات المتحدة غزت العراق لأسباب لا علاقة لها بالحرية ولا بالديمقراطية وحقوق الإنسان ولا بأسلحة الدمار الشامل، بل للسيطرة على النفط» ورفض عمدة لندن الاعتذار إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، أو إلى حكومته التي كان قد اتهمها بالعنصرية، واستمرارها في قمع الفلسطينيين وقتلهم واحتلال أراضيهم ❑

إصلاح سي أي آي

ذكرت رويترز في ٩/٢٣، نقلاً عن مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، أن الوكالة تحاول إصلاح سمعتها التي تضررت بسبب العراق وهجمات ٩/١١، وأنها ستفعل المزيد لزيادة نشاطاتها التجسسية في دول كانت تستعمل فيها استخبارات غير أميركية لجمع المعلومات. ووعد بإعطاء العملاء الميدانيين سلطة أكبر، وبإضافة عملاء من أصول أجنبية إلى صفوف الوكالة، وأضاف: «إن مصالحنا القومية وحاجاتنا الأمنية عالمية، وتقتضي الاعتراف بأننا غير موجودين في كل الأماكن التي يتعين أن نكون فيها، وسنتواجد في أماكن لا يمكن حتى للناس تخيلها» ❑

إيران والعراق

صمتت السعودية كثيراً عما يدور في العراق، وحينما نطقت تحدثت على لسان وزير خارجيتها سعود الفيصل بكلام مثير، حيث قال الوزير: «إن العراقيين يشتكون من تدخل من جانب إيران» وأضاف: «إن ذلك يشمل دخول الأشخاص، والأموال، والأسلحة، والتدخل في الحياة السياسية» وحذر من أن العراق في وضع خطير للغاية، وأن تفكيك وانقسام العراق هو ما يقلق المملكة. ونقلت صحيفة نيويورك تايمز عن الفيصل انتقاده بعض القرارات الأميركية التي «جعلت من كل سني مجرماً بعثياً» بعد سقوط نظام صدام حسين. وتابع قائلاً: «إن الإيرانيين يذهبون إلى المناطق التي تؤمنها القوات الأميركية، ويدفعون أموالاً، وينصّبون أناسهم، بل ويُنشئون قوات للشرطة، ويُسلّحون الميلشيات التي هناك، وهم يحتمون أثناء قيامهم بكل هذا بالقوات البريطانية والأميركية» ويُفهم من كلام سعود الفيصل أن قوات الاحتلال تغض النظر عن الانتشار للنفوذ الإيراني، ربما لإثارة الحرب الأهلية، وربما لأسباب أخرى! ❑

النفوذ الإيراني بالأرقام

نشرت صحيفة الشرق الأوسط في ٩/٢٤ مقالاً وقّعه (علي نوري زاده) جاء فيه:

١- أرسلت إيران ما بين ثلاثة إلى أربعة آلاف من رجال الحرس، وفيلق القدس، ووزارة الاستخبارات، إلى العراق منذ سقوط بغداد، وهؤلاء دخلوا ضمن فيلق بدر الذي كان يحوي ١٤ ألفاً، ومن المتطوعين العراقيين في البسيج وأبناء الأسر الإيرانية المبعدة من العراق.

٢- واشترت الاستخبارات الإيرانية واستأجرت ما يزيد عن خمسة آلاف بين شقة، ودكان، ومستودع، ومكتبة، ومطعم، ومحطة بنزين.

٣- توجه بتشجيع ودعم من مكتب المرشد ومنظمة الدعاة أكثر من ألفي طالب ورجل دين إيراني وأفغاني وباكستاني من الدارسين في حوزة قم بمنحات إلى النجف وكربلاء خلال العامين الماضيين.

كل ذلك على ذمة صحيفة الشرق الأوسط ❑

رفض دعاوى

رفضت محكمة أميركية في نيويورك ثلاث دعاوى ضد هيئة إغاثة ومسؤولين سعوديين، وقضت بعدم قانونية مقاضاة وزير الداخلية السعودي نايف بن عبد العزيز، والهيئة السعودية العليا لجمع التبرعات للبوسنة والهرسك ورئيسها الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض، في الدعاوى الثلاث التي رفعها محامون أميركيون نيابة عن أقارب ضحايا هجمات الحادي عشر من أيلول للحصول على تعويضات مالية، وقال رئيس المحكمة إن الأميريين لم يتصرفا بصفتهما الشخصية بل نيابة عن الحكومة السعودية في دعم جهود الإغاثة في العالم ❑

مفهوم الأقلية (١)

إن مفهوم الأقلية مفهوم أجنبي، لم يعرفه المسلمون ولم يعرف في الإسلام. وقد ابتلي به المسلمون حين مزقهم هذا المفهوم وما زال يمزق ويشتت بهم حتى الآن. وقد استخدمته الدول الاستعمارية كسلاح فعال للتدخل في شؤون الدول والشعوب الأخرى، ولتمزيقها؛ حتى يسهل استعمارها، والهيمنة عليها، ومنعها من النهضة والتقدم. وقد قيل إن سياسة الاستعمار تعتمد على المقولة التالية: «فرق تسد».

نعم إن سياسة الاستعمار هي كذلك، ولا يخفى ذلك على أحد. ومع هذا ينطلي ذلك على الشعوب وتقبل به، وتبدأ بالمطالبة به. أي أن البلد تمزق إلى أقليات كما يسمونها، ومن ثم تقوم الدول المستعمرة بتحريض هذه المجموعات البشرية على المطالبة بما يسمى بحقوق الأقليات التي أفرزتها هذه الدول ومنها حق تقرير المصير. ويمدون هذه المجموعات البشرية التي سميت بالأقليات بالسلاح والمال والخبراء، وبالعملاء والجواسيس، وبالخبرات وبالقيادات العميلة، ويدعمونها بالدعاية والإعلام والمؤتمرات الإقليمية والدولية... وإصدار القرارات في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن وفي المؤسسات الدولية الأخرى، وممارسة الضغوطات على البلد الذي سيجزأ، وفرض الحصار عليه ومقاطعته، وتهديده بالتدخل، و القيام بتجميد أمواله وممتلكاته، وإيقاف المساعدات والقروض عنه، وإغلاق أجوائه أمام تحليق الطيران، وإلى غير ذلك من وسائل وأساليب الحرب. ويؤسسون لتلك المجموعات البشرية التي يهيئونها لأن تسمى أقلية الأحزاب القومية والوطنية، ويصنعون لها القادة العظام الملهمين! ويحيون لها لغاتها التي ربما تكون ميتة ويطورونها ويخطون خطوطها وأحرفها ويقعدون قواعدها، ويختلقون لها تراثاً ثقافياً وفلكلوراً أو رقصاً شعبياً كما يسمونه، ويبرزون عاداتها وتقاليدها كأنها أعمال مقدسة، ويحيون طقوسها الدينية، ويكتبون لها تاريخاً حافلاً بالأمجاد القومية! ويخطون لها حدوداً جغرافية، ويوزعون الخرائط على المدارس وعلى المحافل والمؤسسات الدولية والإعلامية، ويرسمون لها علماً بألوان زاهية، ويؤلفون لها نشيداً وطنياً ويختارون لها موسيقى القرب أو ما يشبهها لتعزف كلما ارتحل أو حط قائدها الرمز أو الفعلي! ومن ثم يقولون إن هذا الشعب شعب آخر يجب أن يأخذ استقلاله وهويته، فلزم أن تعطوه حق تقرير مصيره. هذا هو الواقع المتجسد لهذا المفهوم.

مقدمة

بعد هذه التوطئة؛ نريد أن نقدم مقدمة قصيرة تتعلق باختلاق المشاكل، وصياغة المفاهيم المضللة، وانخداع الشعوب بها، وسبب سرعة تجاوب الناس معها، وسرعة إثارة عواطفهم الجياشة.

إن الدول الاستعمارية قد اكتسبت تجربة كبيرة ومعرفة واسعة جدا في هذا المضمار، وساعدها على ذلك انحطاط الشعوب الأخرى أو كما يسمونها العالم الثالث وسذاجتها وقلة وعيها. وإنها، أي الدول الاستعمارية التي تؤمن

بالمكيافيلية، لا تتورع عن استخدام أدنى وأحط الأساليب لخداع هذه الشعوب من كذب ودجل ومكر وخداع واحتيال وتضليل وإغراء وتزوير للحقائق وإيجاد مغالطات. فهي تعرف كيف تخلق المشكلة فتعد الحطب من قبل أصحاب المشكلة، وتشعل النار عن طريقهم، وتقذفهم في أتونها فيكونون وقودها، وتقعد تلك الدول تتفرج على محرقتهم، وتذرف دموع التماسيح عليهم وتطلق صرخات إنسانية كاذبة، ولكنها تكون بذلك تنفخ زفيرها الوسخ عليها حتى تزداد اشتعالا.

وأما بالنسبة لصياغة المفاهيم المضللة؛ فإن المفكرين والسياسيين الغربيين عندما يأتون على صياغة المفهوم، فإنهم يصيغونه لتحقيق الهدف الخبيث المخفي الذي يحقق مصالحهم، وعلى صورة يحقق هذا الهدف، لا يصيغونه بتجرد وبنزاهة، ولا لأن يكون موافقاً للواقع ومطابقاً للحقيقة. وعدا ذلك فإن وجهة النظر للحياة عندهم ألا وهي فصل الدين عن الحياة تلعب دوراً كبيراً في صياغة هذه المفاهيم والمصطلحات. ولهذا يجب أن يدقق في كل التعاريف والمصطلحات والتعابير التي تصدر من الغرب، فهي خطيرة للغاية ومضللة جد تضليل، وسرعان ما يقع في شراكها أعلم الناس، إلا من رحم ربي من السياسيين المفكرين المخلصين لدينهم ولأمتهم. ونرى الكثيرين ممن يسمون علماء ومشايخ وكتاب وباحثين ينساقون وراء التعاريف والمصطلحات التي تصدر من الغرب، ويتلقفونها كأنها اكتشافات علمية باهرة، ويحاولون أن يوفقوها مع الإسلام أو مع المصلحة الوطنية أو القومية حسب تعابيرهم، ويعقدون الندوات والمؤتمرات لمناقشتها وللترويج لها، وتفتح دور الإذاعة والتلفزة نوافذ لها، وتحجز الصحف والمجلات حيزاً كبيراً لها.

وعندما تكون الشعوب غير واعية سرعان ما تنخدع بهذه المصطلحات وتتخذها شعاراً لها، وتميج عاطفتها عند سماعها، وتتنغم عليها وتترنم بها. والشعوب بطبيعتها لا تفكر، بل إن تفكيرها سطحي، وعندما يوجد بين ظهرانيها أشخاص يتحكمون فيها وفي عقلها من المخدوعين أو من المضبوعين بالغرب أومن الخونة أوالسوقة أومن المرقة أو من العلماء الجهلة ومن المنتفعين، وفي نفس الوقت يقصى كل المفكرين السياسيين المخلصين عن الساحة وعن وسائل الاتصال والإعلام، بل يزج بهم في السجون أو تعلق رقابهم على أعواد المشانق، عندئذ تفقد الأمة عقلها النير، وعينيها البصيرتين، وأذنيها الواعيتين. فتكون الجولة والصولة لأولئك الرهط المفسدين في المدينة، والذين ذكرناهم آنفاً من السوقة والعملاء والمضبوعين وغيرهم من الجهلة والمنتفعين وطلاب السمعة والمناصب. فيتمكنون من سوق الناس ورائهم ووراء هذه الشعارات والمصطلحات، فتكون الكارثة، بل لقد حلت بنا الكارثة الماحقة بسببهم. وصدق رسول الله ﷺ عندما قال: «صنفان من الناس إذا صلحا صلح الناس وإذا فسدا فسد الناس الأمراء والعلماء» (رواه أبو نعيم في الحلية عن ابن عباس).

تعريف مفهوم الأقلية

ولنأتِ على تعريف هذا المفهوم؛ فلقد نشرت الأمم المتحدة عام ١٩٩١م دراسة للمقرر الخاص فرانسيسكو كابوتورتي (Fransesco Capatori) تتبع فيه تطور مفهوم الأقلية منذ عام ١٩٣٠م. ولقد أورد فيه رأيا استشاريا لمحكمة العدل الدولية، وجاء فيه ما يلي: «تعرف الجماعة (الأقلية) بأنها مجموعة من الأفراد يعيشون في قطر ما أو منطقة، وينتمون إلى أصل، أو دين،

أو لغة، أو عادات خاصة، وتوحدهم هوية قائمة على واحدة أو أكثر من هذه الخصائص. وفي تضامنهم معا يعملون على المحافظة على تقاليدهم، والتمسك بطريقة عبادتهم، والتأكيد على تعليم ونشأة أولادهم طبقا لروح هذه التقاليد، مقدمين المساعدة لبعضهم البعض[١]».

وفي عام ١٩٥٠م ناقشت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات التابعة للأمم المتحدة، خلال عدة اجتماعات عقدتها، العناصر الأساسية المحددة لمعنى اصطلاح "الأقلية" فقالت: «إن الجماعات التي تعرف عادة بأنها أقلية قد تنتمي إلى أصل عرقي، قد يكون لها تقاليد دينية أو لغوية أو خصائص معينة تختلف عن خصائص بقية السكان. ومثل هذه الجماعات ينبغي حمايتها بإجراءات خاصة على المستويين القومي والدولي حتى يتمكنوا من المحافظة على هذه التقاليد والخصائص ودعمها».

وفي دراسة لاحقة قام بها كابوتورتي آنف الذكر حول تفسير مفهوم الأقلية، وقد شاركت عدة دول بملاحظاتها وآرائها في هذا الموضوع. وورد في نهاية هذه الدراسة ما يلي: "التأكيد على ضرورة إضافة عنصر إلى تعريف الأقلية. ويتمثل هذا العنصر في رغبة الجماعة الأقلية في المحافظة على الاعتبار الذاتي في تقاليدها وخصائصها". وأضيف إلى ذلك العبارة التالية: "تشكل كل أقلية شخصية اجتماعية وثقافية". وأضيف إلى ذلك أيضا ما يلي: «إذ إن الحاجة إلى حماية الأقليات تنشأ أساساً من ضعف وضعها حتى في محيط الدولة الديمقراطية[٢]».

وفي منتصف التسعينات جرى تطور جديد على هذا المفهوم مع التأكيد على العناصر السابقة التي تحدد معناه، وقد انعكس ذلك على بعض المواثيق والمعاهدات الدولية، منها "إعلان فينا" لحماية الأقليات القومية في الدول الأوروبية، والذي صدر عام ١٩٩٣م، وقد جاء فيه ما يلي: «إن الأقليات القومية هي المجموعات التي صارت أقليات داخل حدود الدولة نتيجة أحداث تاريخية وقعت ضد إرادتها. وأن العلاقة بين مثل هذه الأقلية والدول علاقة مستديمة وأفرادها من مواطني هذه الدولة[٣]».

وفي ١٨ تشرين الثاني من عام ١٩٩٤ صدر عن المبادرة الأوروبية المركزية بتورينو قانون حماية حقوق الأقليات، وجاء في المادة الأولى منه التالي: «إن اصطلاح الأقلية القومية يعني جماعة تقل عددا عن بقية سكان الدولة ، ويكون أعضاؤها من مواطنيها، ولهم خصائص إثنية، أو دينية، أو لغوية، مختلفة عن تلك الخاصة ببقية السكان، كما أن لديهم الرغبة في المحافظة على تقاليدهم الثقافية والدينية[٤]».

ولقد صدر تعريف مشابه في موسكو في ٢١ تشرين أول ١٩٩٤م عن رابطة الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي البائد حيث عرف الأشخاص المنتمين إلى أقليات «بأنهم الأشخاص الكائنين بشكل دائم في إقليم أي في دولة من الدول الموقعة على العهد ويحملون جنسيتها، ولكن لهم من الخصائص العرقية، أو اللغوية، أو الثقافية أو الدينية، ما يجعلهم مميزين عن بقية سكان الدولة[٥]».

وإلى جانب هذا التعريف أضيفت عبارة مفادها: «لا يجوز تفسير اصطلاح الأقلية بشكل يحض على أو يجيز اتخاذ أي إجراء يهدف إلى حرمان أي شخص من إقامته الدائمة أو من وضعه كمواطن[٦]».

وقد أضاف المقرر الخاص للأمم المتحدة كابورتوتي إلى دراسته العبارة التالية: «إن عدم الاستجابة إلى شكاوى الأقليات فيما يتعلق

بوضعهم المتدني يمثل خرقاً للحقوق المدنية والسياسية».

يظهر من هذه التعريفات أن الغربيين يقسمون أهل البلد الواحد على أساس قومي أو لغوي أو ديني أو حسب عادات وتقاليد وثقافات خاصة حسب تعريفهم للثقافة، ولا يقبلون انصهار هذه الشعوب في بوتقة واحدة أو اندماجها في ثقافة واحدة وفي دولة واحدة. ونضع جملة اعتراضية قبل أن نكمل بحثنا في الجانب النظري لهذا المفهوم؛ وهي أن الدول الغربية تنكر على المسلمين الذين يعيشون بين ظهرانيها هويتهم وثقافتهم، ولا تعترف بدينهم، وتفرض عليهم الانصهار في بوتقتها والاندماج في مجتمعاتها وثقافاتها. ولكنها تتحمس وتنشط نشاطا منقطع النظير لتقسيم الشعوب الإسلامية وأهل الذمة، وتطالب بإعطائهم هويتهم واستقلالهم كما يسمونه.

أسباب إيجاد الفروق في المجتمعات

إن أصحاب الفكر الغربي يعملون على إيجاد التمايز والفروق داخل المجتمعات، ويعملون على تقسيمها على أساس هذه الفروق. فما سبب ذلك؟ لندرس هذه الأسباب أولا، وهي:

١- إن المبدأ الرأسمالي الذي يعتنقه الغرب، والذي حمل لواء حقوق الأقليات وهو الذي أنتج هذا المفهوم، قد فشل فشلا ذريعا في صهر الشعوب في بوتقة واحدة. وهذا دليل على بطلان هذا المبدأ وعلى عدم صحته. مع العلم أن فكرته الأساسية وهي العلمانية ألا وهي فصل الدين عن الحياة والتي لا تجعل للدين أي دور في معترك الحياة والسياسة هي فكرة لبني الإنسان فهي عالمية؛ فكيف تنادي باستقلال الشعوب على أساس فروق دينية؟! فهذا يدل على تناقضها وعلى عدم صحتها وعلى زيفها. وانبثقت عنها فكرة الحريات العامة والتي منها حرية الاعتقاد، وحرية الفكر، والحرية الشخصية. فبناء على ذلك يتمتع كل فرد بهذه الحريات في المجتمع بغض النظر عن الفوارق الدينية أو الفكرية أو العادات والتقاليد أو الفوارق اللغوية أو الثقافية كما يعرفونها. فلماذا ينادون بتقسيم الناس على أساس هذه الفوارق؟! وهذا دليل آخر على تناقض هذا المبدأ وعلى زيفه وعلى عدم صحته. ولقد أخذت طابع الديمقراطية التي تعطي للمواطنين حسب تعبيرهم حق الاشتراك في التشريع وفي حكم البلد بدون تمييز بينهم. فكيف ينادون بتقسيم أبناء البلد الواحد بدعوى حقوق الأقلية؟! فالغرب واقع في تناقض فظيع وسحيق لا يمكن له أن يتخلص منه ما دام يؤمن بهذا المبدأ الذي في أصله يناقض الفطرة ويناقض العقل. وهذا سر فشله وبطلانه. فالغرب لم يستطع أن يوحد نفسه على أساس مبدئه الرأسمالي هذا، وبقي دولاً وشعوباً ممزقة تخوض بعضها ضد البعض الآخر حروباً طاحنة ومنها الحربين العالميتين. وتسعى كل دولة منها لتحقق السيادة على قريناتها من الدول الرأسمالية الأخرى.

٢- إن مقياس الأعمال في المبدأ الرأسمالي هو النفعية؛ فالناحية الفكرية فيه قائمة لخدمة النفعية، ويحافظ على هذه الناحية عند الغربيين لتحقيق المصالح. ولهذا كان الاستعمار هدفاً تسعى إليه كل الدول الغربية. وكان أصحاب المبدأ الواحد يقتلون بعضهم البعض للحصول على المنافع التي سيجنونها من المستعمرات التي يتقاتلون عليها، ويهاجمونها كما تهاجم الذئاب فريستها. فلا يوجد في مبدئهم مفهوم الأخوة كما هو في الإسلام، فيحب الناس بعضهم بعضاً،

ويؤثرون بعضهم البعض. بل الأثرة هي التي تغلف قلوب أصحاب المبدأ الرأسمالي النفعي، وتسيطر على عقولهم وتسير تصرفاتهم، فلا يعرفون الإيثار قطعاً، فشعارهم هو رغيف الخبز إما أن آكله أنا أو أنت، ويحتدم الصراع على ذلك حتى يأكله أحدهم ويحرم الأخر. ولكن في الإسلام يقول كل واحد للأخر: خذ كله أنت؛ ولهذا كان أصحاب المبدأ الرأسمالي أول من ينتهك حقوق الإنسان التي يرفعون لواء الدفاع عنها كما هو حاصل في العراق وأفغانستان وسابقاً في فيتنام، بل في كل بلد دخلوه أو اقتربوا منه أو تدخلوا فيه، ويدعمون كل الأنظمة الديكتاتورية التي تفتح لهم أبواب الاستعمار والاستغلال تحت اسم الاستثمار، وتمنحهم منابع النفط ليشفطوها ويمصوها حتى آخر نقطة كما هو حاصل في دول الخليج.

٣- إن الغرب يرى في المسلمين الخطر الكامن الذي يتهددهم؛ ولهذا عاملوا الدولة العثمانية بصفتها دولة إسلامية على عكس ما عاملوا شريكتها وحليفتها الغربية ألمانيا، وقد انهزمتا معا أمام دول الحلفاء الغربية. فمزقوا الدولة العثمانية شر ممزق، وهدموا نظامها نظام الخلافة الإسلامي، واستبدلوه بأنظمة من صنعهم في كل دويلة أقاموها على أنقاض الدولة الإسلامية، ونصبوا عليها عملاء من صنائعهم ليضمنوا تبعية البلد لاستعمارهم، ولم يلتفتوا للشعوب ليعطوها الديمقراطية والحرية التي يدّعونها ويتشدقون بها، وأطلقوا أيدي عملائهم هؤلاء ليبطشوا بشعوب الأمة الإسلامية حتى تخنع هذه الشعوب وتخضع للمستعمرين الغربيين وتسكت عليهم. وأما ألمانيا فلم يمزقوها وأبقوها على حالها؛ حتى تتهيأ لها الفرصة وتعيد قوتها التي فقدتها وتعود دولة كبرى كما كانت.

موضوع الأقلية قبل سقوط الدولة العثمانية

فقبل أن تسقط الدولة العثمانية، استخدمت الدول الغربية ورقة خلق الأقليات والدفاع عن حقوقها ونصرتها، وأمدتها ودعمتها بكافة أنواع الدعم تمهيداً لتمزيق الدولة الإسلامية والسيطرة عليها؛ فأوجدت القلاقل في بلاد البلقان وأثارت شعوبها وطوائفها التي كانت آمنة مستقرة تتمتع بكافة حقوقها في ظل الحكم الإسلامي؛ فاستطاعت الدول الغربية الطامعة في الاستعمار أن تسلخ هذه البلاد عن الدولة الإسلامية قبل أن تسقط . وكذلك أثارت في لبنان فتنة طائفية دموية لتكون ذريعة لتدخلها فيه عام ١٨٦١م. وفي معاهدة لوزان التي وقعت في ٢٤ تموز ١٩٢٤م بعيد هزيمة الدولة العثمانية، مزقت الدول الاستعمارية أراضيها على أسس قومية أو وطنية أو طائفية أو مذهبية. لتضمن سيطرتها عليها، ولتضمن بقائها ضعيفة حتى لا تقوم لهذه الأمة قائمة. وأزالت هذه الدولة عن الوجود.

والجدير بالذكر أن السلطان العثماني سليمان القانوني كان قد عقد معاهدة في عام ١٥٣٥ م. مع فرانسوا الأول ملك فرنسا لإعطاء صلاحيات للقناصل الفرنسيين لمحاكمة الفرنسيين المقيمين في الدولة العثمانية باعتبارهم أقلية. ومن بعد ذلك طالبت بريطانيا والنمسا وغيرهما بنفس الصلاحيات لقناصلهما وحصلت عليها وهو ما عرف بقانون الامتيازات، مع العلم أن الدولة كانت في أوج عظمتها. وهذه مخالفة شرعية لسوء فهم السلطان ولخطأ حساباته ولعدم وجود من ينبهه من علماء ومفكرين سياسيين. وتبعه السلاطين الذين جاؤوا من بعده على نفس السياسة الخاطئة. فكانت وبالاً على الدولة الإسلامية فيما بعد عندما فتحت الطريق لتدخل

الدول الاستعمارية في رعايا الدولة الإسلامية الذين يحملون تابعيتها ، وخاصة النصارى، وتحضهم على التذمر والتمرد والعصيان.

وبعد سقوط هذه الدولة

وبعد سقوط الدولة الإسلامية وتقسيمها إلى دويلات هزيلة على أساس قومي أو طائفي عام ١٩٢٤م، وبعد أن استقر هذا التقسيم وصارت هذه الدويلات مستساغة تقريباً لدى شعوبها، أو على الأصح تعودت عليها، بدأت دول الاستعمار الغربي، منذ خمسينات القرن العشرين، بإثارة المجموعات البشرية والتي مزجها المستعمر نفسه مع بعضها البعض فيما أسماه هو بالوطن الذي صنعه بيده الأثيمة، والتي ما زالت تقطر دماً من دماء المسلمين الزكية، ولكن على شكل قابل للتفجر في وقت متأخر. فحان هذا الوقت عام ١٩٥٥م، فأثارت أهل الجنوب في السودان على أساس وجود أقليات غير مسلمة، والانفصال له قد تحقق فعلياً الآن، وبقي أن يعلن عنه رسمياً وإن كان معلناً عنه بصورة شبه رسمية بعد توقيع النظام الفاسد في السودان على الاتفاقيات التي تتعلق بفصل الجنوب؛ ولهذا أوجد المستعمرون مشكلة دارفور تمهيداً لفصلها أيضا بعدما يتم فصل الجنوب نهائياً. وهناك مشروع لتقسيم السودان إلى خمس دول على الأقل. وأوجد الاستعمار مشكلة الأكراد في شمال العراق منذ نهاية خمسينات القرن الماضي. ومنذ منتصف ثمانينات القرن الماضي أيضاً أوجد نفس المشكلة في جنوب شرق تركيا. وبدأ المستعمر الآن في إيجادها في سوريا. ويقوم المستعمر الكافر في هذه الفترة على إيجاد مشكلة شيعية في العراق والتي لا وجود لها أصلاً هناك تمهيداً لتمزيقه إلى ثلاث دويلات على الأقل. وفي المغرب مسألة الصحراء. وفي المغرب والجزائر مشكلة البربر. وفي مصر مسألة الأقباط. وفي إندونيسيا يراد فصل عدة جزر عنها بعدما نجحت دول الاستعمار في فصل تيمور الشرقية. ونجحت هذه الدول في تقسيم الباكستان عام ١٩٧١م وسمي الجزء المنسلخ منها بنغلادش. وهناك مشاريع تجزئة للدويلات الهزيلة من قبل الدول الاستعمارية التي أقامتها. وتستخدم ورقة الأقليات وحقوقها ذريعة للتقسيم والتفتيت.

إثارة الفوارق الخاصة للأقليات

إن تعريفات مفهوم الأقلية يبحث عن فوارق خاصة لدى مجموعات من الناس تكون مندمجة ومنسجمة مع غيرها في النظام العام في داخل مجتمع وفي ظل دولة واحدة، ولكنها أقل عدداً من غيرها، وفي كثير من الأحيان لا تكون لها أية مشاكل مع ما يسمى بالأكثرية أو مع المجموعات البشرية الأخرى كما كانت الحال في ظل الدولة الإسلامية. وكل المجموعات البشرية كانت منصهرة في بوتقة الإسلام، ومندمجة في المجتمع الإسلامي بدون تمييز. وحتى بعد زوال الدولة الإسلامية وإيجاد هذه الدويلات الكرتونية الهزيلة بقيت هذه المجموعات البشرية منسجمة مع بعضها البعض؛ بسبب وجود آثار لأفكار الإسلام في قلوبهم وفي حياتهم. فمثلاً في تركيا حتى أعوام الثمانينات من القرن المنصرم لم يكن هناك مشكلة أقلية كردية ولم يكن يحس الأكراد بأنهم شعب آخر، بل كانوا منسجمين مع إخوانهم الأتراك ويعانون نفس المشاكل التي يعاني منها الأتراك؛ بسبب وجود نظام كفر فاسد يطبق عليهم يخالف دينهم ولا يستند إلى عقيدتهم. وكانوا يثورون لأجل النظام المنبثق عن عقيدتهم كما حدث بثورة الشيخ سعيد الكردي من أجل إعادة الخلافة عام

١٩٢٦م. ولكن في عام ١٩٨٤م أسس الاستعمار عن طريق عملائه حزب العمال الكردستاني الذي بدأ بإثارة النعرة القومية عند الأكراد، وحدث ما حدث، وما زالت هذه المشكلة تتفاعل ودول الاستعمار الغربي تغذيها حتى تؤتي أكلها المر بفصل الأكراد عن الأتراك، وإيجاد كيان علماني آخر كما هو موجود في تركيا، فتزيد المشكلة تعقيداً، حيث إن المخلصين من المسلمين الذين يعملون على إزالة نظام علماني واحد في بقعة أرض واحدة تسمى تركيا ويعملون على توحيده مع البلاد الإسلامية الأخرى، فإذا قدر وقسم البلد فإنه سوف يترتب عليهم أن يعملوا على إزالة نظامين كافرين في بقعتين من الأرض منفصلتين بينهما حدود وحواجز وأسلاك شائكة؛ فيترتب على هذا التقسيم مشاكل وعوائق جديدة كما هي موجودة في باقي البلاد الإسلامية. وقس على ذلك كافة المشاكل التي تعرف بمشاكل الأقليات في العراق، وإيران، وسوريا، والسودان، وفي الجزائر، والمغرب، وفي إندونيسيا، والباكستان، وفي غيرها من البلاد.

العامل الداخلي في إثارة النعرات

وهناك عامل داخلي يساعد في إثارة هذه المشكلة ولكنه بسبب سياسة المستعمر؛ وهو أن الاستعمار أقام هذه الدويلات في العالم الإسلامي على أساس قومي أو طائفي للشعب أو للطائفة الأكثر عدداً، فيشعر الآخرون بأن هويتهم مطموسة ومهملين، وتأتي الدول الاستعمارية عندما تحين الفرصة لإثارة هذه الجماعات التي يسمونها أقليات لمصلحة تريدها، فتعمل على إثارة النعرات لدى الناس ضد بعضهم البعض وتنفرهم من بعضهم البعض. ويكون للنظام العميل الدور الأول في سحق الشعوب التي تنتمي إلى عرق آخر أو طائفة أخرى. فمثلا؛ النظام في تركيا يجعل الدولة تستند إلى القومية التركية، ويعتبر كل شخص يعيش تحت ظلمه مواطن تركي، ولا يعترف بوجود شعوب أخرى، ولا يعترف بلغاتهم، ويعاقبهم إذا تكلموا بلغاتهم أو قالوا نحن لسنا أتراكاً، وتتبع ضدهم سياسة قمعية، فماذا سيحصل عندئذ؟! قطعاً لن ترضى هذه الشعوب الأقل عدداً. وقس على ذلك الدول العربية التي تجعل أنظمتها قومية فيحصل فيها نفس الشيء. ومثلاً عندما تقول إيران إن الدولة عندنا دولة شيعية، والذي يريد أن يكون مرشداً أعلى أو رئيس جمهورية يجب أن يكون شيعياً، وتخط ذلك في دستورها، فهذا الوضع يثير الحساسية لدى المسلمين الآخرين القاطنين فيها، فيجعلهم يشعرون بأن هذه الدولة ليست دولتهم، ويحرضهم هذا الوضع على التمرد والانفصال. وخاصة عندما تأتي إحدى الدول الاستعمارية وتستغل هذا الوضع فتدعم عملية التمرد والانفصال ❑

[يتبع]

١- Fracesco Capatori: Study on the Rights of Persons belenging to Ethinc, Religious and Linguistic Minorities (United Nations: New york, 1991)

٢- Athanasia Spiliopoulou Akermak, Justifications of Minority Protection in International Law (London/ The Hague/ Boston: Kluwer Law Intenational, 1997)

٣- Tannisalv Chernichenko, Definition of Minorities

٤- المرجع السابق.

٥- المرجع السابق.

٦- Bishop Gregorious

تمايز موقف حزب التحرير من الديمقراطية والحزبية عن مواقف الحركات الإسلامية الأخرى

نشرت صحيفة الوسط اليمنية بتاريخ ١٠ أغسطس/ آب ٢٠٠٥م مقالاً تحت عنوان «تمايز موقف حزب التحرير من الديمقراطية والحزبية عن مواقف الحركات الإسلامية الأخرى» وهو مقطع من بحث يفصّل مفاهيم وأفكار الأحزاب الموجودة في اليمن وموقفها من الديمقراطية والتعددية الحزبية، وقد رأت «**الوعي**» أن تنشره على صفحاتها ليطلع قراؤها عليه. وقد جاء فيه:

«يعتقد كثيرون أن حزب التحرير الإسلامي المنادي بالخلافة الإسلامية أكثر الحركات الإسلامية تشدداً في التعامل مع القضايا والمصطلحات الحديثة كالديمقراطية والحزبية والدساتير...

لكن يظهر في المقتطف التالي أن حزب التحرير أكثر تلك الحركات تفهماً ووعياً ودراسةً لكثير من المسائل التي أعلن الآخرون إغلاق الأبواب أمامها والانتهاء من الحكم عليها، فعلى سبيل المثال: رؤية حزب التحرير للديمقراطية والانتخابات والحزبية كما تعرضها الورقة البحثية التالية:

يفرق حزب التحرير بين الديمقراطية والانتخابات، فالانتخابات هي أسلوب يستخدم لتعيين شخص أو القيام بعمل، وهذه الانتخابات هي أسلوب يصلح لكل الأمم والشعوب، وقد كانت الانتخابات قبل الإسلام وبعده، وفي الديمقراطية، وفي الشورى، وفي الاشتراكية، وفي الفرس، وفي الروم، وفي الغرب، وفي بلاد المسلمين. فهو أسلوب عام وليس خاصاً بأمة من الأمم، ومن الخطأ العظيم القول بأن الديمقراطية والانتخابات هما جزء من كل، وأن ثمرة الديمقراطية هي الانتخابات. وكذلك يفرق حزب التحرير بين الديمقراطية والشورى، بل بين الديمقراطية والإسلام، فالديمقراطية هي نظام بشري وضعه البشر، والحاكمية فيه للناس، والناس مصدر السلطات والسيادة، والسلطان للناس، وإن عقيدتها هي عقيدة كفر (فصل الدين عن الحياة) ومقياس أعمالها هو المنفعة والمصلحة وليس الحلال والحرام، وإنها بنيت على فكرة (حكم الشعب) وهي فكرة خيالية ليس لها واقع، وإنها فكرة لا تطبق مطلقاً. والديمقراطية هي حكم المتنفذين والرأسماليين، وهي تبرمج عقلية الناخب حسب مصلحة المتنفذين والرأسماليين، وإنها مخالفة لأحكام الإسلام ومفاهيم الشورى، وهي كذبة كبرى، وإنها شرعت الحريات الأربع التي أوجدت الشر والفساد في الأرض (حرية المعتقد والتشريع، وحرية الرأي ومنها التعددية الحزبية السياسية، وحرية التملك، والحرية الشخصية) وهذه الحريات لا أصل لها في الإسلام. وكذلك تقول بالأغلبية، والأغلبية أيضاً لا أصل في الإسلام إلا في حالة واحدة هي (المرشد إلى عمل) وبالتالي فالديمقراطية تناقض الإسلام والشورى، ففي الإسلام الحكم لله وحده، والسيادة للشرع، والسلطان للأمة، وحكم الله هو الأصل، وأن لا حرية معتقد في الإسلام؛ لقوله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه». ولا حرية رأي، فالرأي في الإسلام إما حرام أو مباح أو واجب، ولا غير؛ وعليه لا يجوز أن تشرع في الإسلام

أحزاب على أساس العنصرية، أو الطائفية، أو الكفر، أو الشذوذ، أو الرذائل، أو الاشتراكية، أو القومية، أو الوطنية. وكذلك لا حرية تملك في الإسلام، فالإسلام حدد أسباب التملك، وبيّن طرق كسب المال، وما هو الحرام منها وعاقب عليها. وكذلك لا حرية شخصية في الإسلام، تلك الحرية التي جعلت الناس كحصائر البهائم، وجعلتهم يعيشون في شقاء وأمراض كالإيدز وغيرها. وفكّكت الأسر والمجتمع حتى أصبح ذلك الحر لا أنيس ولا جليس له إلا الكتب.

والأغلبية في الإسلام لا أساس لها، وهي مذمومة في كثير من الأدلة، وإن التصويت بالأغلبية في كل شيء لا يجوز وهو حرام إلا في المرشد إلى عمل. فأحكام الله وشرعه لا يجوز التصويت عليها بالأغلبية، إنما ترجَّح فيها قوة الدليل والآراء الاختصاصية، ويُرجِّحُ فيها جانب الصواب أهل الخبرة والاختصاص وليس الأغلبية. والتعريفات الشرعية والواقعية يرجع فيها إلى أهل اللغة والفكر وليس إلى الأغلبية، ويبقى الرأي المرشد إلى القيام بعمل فيرجَّح فيه رأي الأكثرية كما في غزوة أحد فإن رسول الله ﷺ رجح جانب الأغلبية؛ ولهذا كانت الشورى في الإسلام هي أخذ الرأي مطلقاً بأحكام معينة...

أما حزب الإصلاح فلا يميز بين الديمقراطية والشورى، بل يقول إن الديمقراطية هي الشورى...

أما بقية الجماعات السلفية (السروريون والجمعيات) فيرون بأن الديمقراطية نظام كفر، ولكنهم لا يفصحون عن ذلك ويلتزمون الكتمان حتى لا تتضرر جمعياتهم ومدارسهم ودور نشرهم، وتمنع عنهم المساعدات!

والجهاديون كذلك لهم موقف واحد هو أن الديمقراطية حرام لا تجوز وكذلك الانتخابات، وأن المشاركة في هذه الأنظمة حرام شرعاً، وكل من شارك الحكام أو سار معهم فهو منهم، وبالتالي تجوز العمليات الجهادية ضد الديمقراطيين وأتباعهم. بينما يرى حزب التحرير أن الصراع الفكري هو الأساس في فهم الديمقراطية والشورى، وأن مناقشة الحجة بالحجة، والفكرة بالفكرة، والرأي بالرأي، هو أساس نقض الأفكار الغربية وبناء الأفكار الإسلامية، ولا يجوز استخدام الأعمال المادية في الدعوة إلى الإسلام.

رؤية في مسألة التعددية الحزبية

يتبنى حزب التحرير تعدد الأحزاب والجماعات في دولة الخلافة الإسلامية؛ وذلك أخذاً من قوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ ﴾ [آل عمران] فالأمر ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ ﴾ هو إيجاد جماعة أو حزب يقوم بالدعوة إلى الإسلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويجب أن يكون لها أمير ورابط يربط بين أفراد الحزب والجماعة، و﴿ أُمَّةٌ ﴾ في الآية جاءت نكرة، والنكرة عندما تأتي في اللغة للطلب يجوز أن تتعدد، وتعدد الجماعات في الإسلام جائز في هذه الآية. وكذلك يستفاد الحكم من الأدلة القطعية والأدلة والظنية. فالأدلة القطعية الدلالة القطعية الثبوت، لا يجوز الخلاف أو الاختلاف عليها، ولكن الأدلة الظنية الدلالة أو الثبوت، يجوز الخلاف أو الاختلاف فيها، ويجوز تعدد الآراء حولها؛ وبالتالي يجوز تعدد الأحزاب. فالمذاهب كانت هي آراء وتعدد وأحزاب، وهذا يؤدي إلى الإبداع والفكر والاجتهاد. ولا يجوز في الإسلام التعصب الحزبي، أو المذهبي، أو الطائفي. أما الأدلة التي يستدل بها من قال بأن الحزبية حرام كالسلفيين وبعض الجماعات والجمعيات الإسلامية،

(التتمة ص ٣٤)

جون بولتون والأمم المتحدة

أبو سعدي – فلسطين الأسيرة

من المعلوم من السياسة بالضرورة أن عمل السفراء هو عمل دبلوماسي؛ لذلك كان عمل أي سفير لبلاده في الأمم المتحدة هو عمل دبلوماسي. وهذا المنصب على وجه الخصوص يحتاج إلى شخصية ديبلوماسية من الطراز الأول، تتقن فن ممارسة اللعب الهادىء، فهل يصلح جون بولتون للعب هذا الدور ؟ أم أنه لايصلح لهذا الدور ولكنه سيجعل هذا المنصب يتأقلم مع شخصيته؟

حتى نصل إلى الجواب الشافي لابد لنا من وضع تصور حقيقي لشخصية هذا الرجل الذي يعد من أبرز المحافظين الجدد، والصقور المحلقة فوق فريستها.

درس جون بولتون القانون في جامعة ييل الأميركية، وأصبح أحد كبار ومشهوري المحامين في العالم، ومارس العمل المهني في المحاماة، واشتهر بقدرته على إيجاد الثغرات في القوانين والأنظمة وكيفية التحايل عليها، ويذكر أحد المفكرين السياسيين أنه "يحلل الحرام ويحرم الحلال" وأنه لو لم تفتح أمامه أبواب المناصب الرسمية لكان من أشهر وأكبر زعماء المافيا في العالم، ومما يدل على ذلك أنه قام بدعم الحملات الانتخابية للجمهوريين (المحافظين الجدد) عن طريق الالتفاف على القوانين والأنظمة، مما مكّنه من استخدام أموال غير مشروعة لدعم الصقور الأميركيين.

ويعتبر بولتون من المتحيزين لليهود، إذ كان عضواً في المجلس الاستشاري للمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي. ومن المعروف أيضاً أنه كان نائب وزير الدفاع الأميركي رامسفيلد خلال ولاية بوش الأولى، وكان من مؤيّدي الحرب على العراق.

ويعتبر موقف جون بولتون من المؤسسات الدولية هو كموقف صديقه وولفوفيتز رئيس البنك الدولي بل أشد كرهاً وحقداً، إذ يحتقر القانون الدولي ويشمئز منه، ولا يعطي المجتمع المدني بكافة مؤسساته أي وزن، والبرهان على مانقول هو ما نشرته جريدة "وول ستريت جورنال" في عام ١٩٩٧م في مقال له كان يتضمن نظرته إلى القانون الدولي، فهو يعتبر أن المعاهدات الدولية ليست قانوناً ملزماً للولايات المتحدة الأميركية، وأنها ليست سوى ترتيبات سياسية يمكن التحلل منها إلا في حال كانت هذه المعاهدات تحقق خدمة للمصالح الأميركية.

و يجدر الإشارة الى أنه كان من أشد معارضي توقيع معاهدة محكمة الجنايات الدولية.

أما نظرته وموقفه من الأمم المتحدة فهي نظرة قد لا يصدقها أحد؛ لأنها نظرة احتقار واشمئزاز خصوصاً وهو من مرشحي منصب سفير أميركا فيها. إن بولتون لايعترف بالأمم المتحدة وهذا ماقاله في عدة مناسبات «إنه لا يوجد شيء

اسمه الأمم المتحدة» ناهيك عن استخفافه المطلق واستهزائه المحرج، إذ قال في أحد الأيام «لو اختفى من مبنى الأمم المتحدة في نيويورك عشرة طوابق من ثمانية وثلاثون طابقاً لما شعرت بذلك، وما تأثر الكون والعالم».

بهذه المعلومات البسيطة نستطيع أن نحكم أن بولتون لايصلح لهذا المنصب، وإنه الرجل غير المناسب لهذا الدور، ولا يملك المؤهلات السياسية لشغل هذا المنصب الديبلوماسي، فلماذا يصر بوش على ترشيحه وتعيينه، رغم استياء الكونغرس الأميركي من هذا الترشيح؛ لأنه يعتبره واجهة غير ملائمة لأميركا لدى العالم، وخصوصاً الدول الفاعلة في المسرح الدولي؟ ولماذا يصر أيضاً على اختيار وترشيح من يفتقد إلى الدبلوماسية؟

الجواب واضح ولايحتاج إلى طول شرح وبيان:

الدافع والغاية من وراء هذا التعيين هو إبراز العصا أمام كل دولة تفكر في عرقلة مشاريع أميركا من خلال الأمم المتحدة والقانون الدولي. فأميركا تريد أن يحتكم العالم إلى القانون الأميركي وليس الدولي، ويسير حسب المزاج الجمهوري الصقوري الذي تتزعمه عصبة وطغمة ممن يسمون بالمحافظين الجدد، وتستطيع بذلك أن تلزم العالم بمعاهدات تخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وأن تلغي معاهدات تم عقدها، أو تمنع توقيع اتفاقيات يراد إبرامها.

صحيح أن الامم المتحدة تعتبر من الأدوات الأميركية، ولكن أميركا وفق مخططاتها السياسية لاتريد أن تكون هذه الأداة صالحة للاستعمال من قبل أي طرف آخر. ولعل معارضة معظم الدول الكبرى للحرب على العراق، وعلى أنها غير شرعية، كانت من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن مما أزعج أميركا في وقت هي في غنًى عنه؛ لذلك شنت أميركا حرباً على الأمم المتحدة من خلال تصريحات بعض المسؤولين في الإدارة الأميركية بأنه يجب إصلاحها وتحديثها وتقويتها وجعلها حيوية وفاعلة. وآخر هذه التصريحات تصريح كونداليزا رايس عندما تحدثت أمام جمعية رؤساء تحرير صحف أميركية في واشنطن، حين قالت: «إنها مهمة كمؤسسة، كما هي الحال، ولكن هناك أموراً متعلقة بها ليست طيبة الآن». وقالت رايس: «إنه ليس سراً على أحد أن الأمم المتحدة لا تستطيع الاستمرار كقوة حيوية في السياسة الدولية إذا لم تصلح من شأنها الآن». كما قالت «إن بولتون الذي تعهد بالعمل على تحسين تحمّل المنظمة للمسؤولية، والذي شكا من تضارب البرامج وتعارض السلطات، تحتاجه المنظمة للمساعدة على تحديثها وإصلاحها».

إذاً هو إصلاح وتحديث وتقوية على الهوى الأميركي، وهذا عين ما قاله بولتون «إن الأمم المتحدة تحتاج إلى الولايات المتحدة، لتعيدها إلى الصواب، وإنها يجب أن تركز اهتمامها أكثر على تجاوزات حقوق الإنسان، وعلى مكافحة الإرهاب الدولي».

ولكن هل تدرك أميركا أن تعيين بولتون الذي عرف بانتقاداته اللاذعة للأمم المتحدة سفيراً لها سيؤدي إلى تعميق الفجوة بينها وبين الأوروبيين، وبالتالي تزيد المشاكل والأزمات بينها وبين خصومها من الدول الكبرى؟ وبالتالي ستجني أميركا ما تحصده من جراء هذه السياسات الاستفزازية ❑

مظاهر الوحدانية (٤)

حظر التحليل والتحريم على المخلوقين

إن تفرد الله تعالى بالحكم (الأمر والنهي) يقتضي حظر التشريع على البشر، حتى ولو كانوا من الأنبياء، قال تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَـٰكِن كُونُوا۟ رَبَّـٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَـٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾ [المائدة] أي: «ما ينبغي لبشر آتاه الله الكتاب والحكم والنبوة أن يقول للناس اعبدوني من دون الله بالطاعة في الحلال والحرام دون إذن من الله، كما كان يفعل أهل الكتاب مع الأحبار والرهبان، فإنهم كان يعبد بعضهم بعضاً من هذا الوجه، فيتبعون في التحليل والتحريم. أما الرسل وأتباعهم من العلماء العاملين فإنهم إنما يأمرون بما يأمر الله، وينهون عما نهى الله، أداءً للرسالة وإبلاغاً للأمانة» كما ذكر ابن كثير. ولقد ورد في مناسبة نزول هذه الآية أن وفد نجران الذين نزلت فيهم آيات المباهلة، جاء اثنان منهم وهما: أبو رافع القرظي والسيد النجراني، فقالا لرسول الله ﷺ: أتريد أن نعبدك ونتخذك رباً؟ -كما كانت عادتهم مع من يعظمونه من الأحبار والرهبان- فقال ﷺ: «معاذ الله أن يعبد غير الله تعالى، وأن نأمر بعبادة غيره تعالى، فما بذلك بعثني، ولا بذلك أمرني» قال الإمام الشافعي، رحمه الله، في الرسالة: «ليس لأحد أبداً أن يقول في شيء حلَّ ولا حَرُمَ إلا من جهة العلم، وجهة العلم الخبر في الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس».

وقال تعالى: ﴿ قَـٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَـٰغِرُونَ ﴿٢٩﴾ ﴾ [التوبة] قال القرطبي: «أمر الله سبحانه وتعالى بمقاتلة جميع الكفار لإصفاقهم (لإجماعهم) على هذا الوصف، وخص أهل الكتاب بالذكر لكتابهم، ولكونهم عالمين بالتوحيد والرسل والشرائع والملل، وخصوصاً ذكر محمد ﷺ وملته وأمته، فلما أنكروه تأكدت عليهم الحجة، وعظمت فيهم الجريمة».

وقال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَـٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٨٧﴾ ﴾ [المائدة] قال الشوكاني في تفسيرها: «لا تعتدوا على الله بتحريم طيبات ما أحل الله، ولا تعتدوا فتحلوا ما حرم الله عليكم، فهو اعتداء في الحالتين؛ ولهذا قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٨٧﴾ ﴾.

قال عبد العزيز مصطفى كامل في كتابه القيّم «الحكم والتحاكم في خطاب الوحي»: «وبهذا يعلم أن التحليل والتحريم موصد الأبواب، مقطوع الأسباب، على كل المخلوقين، ولو كانوا من النبيين والمجتبين، فضلاً عن عموم البشر أجمعين؛ لأن التحليل والتحريم من خصائص الألوهية. فتحريم ما أحل الله، أو تحليل ما حرم الله، إنما هو اعتداء فوق اعتداء، وظلم فوق ظلم؛ ولهذا نجد أن معصية الاستحلال يخرج بها المرء من دين الإسلام إذا توافرت فيه شروط المؤاخذة على الفعل» وقال أيضاً: وكما حظر على المخلوقين التشريع تحليلاً وتحريماً بغير سلطان من الله، كذلك حظر عليهم تشريع الجزاء على ما يحل أو ما يحرم، فهذه الأمور من شأن الله وحده، كحد الحدود، ووضع العقوبات، وترسيم الجزاءات المترتبة على أفعال المكلفين في الدنيا» ❑

رمضان البشرى

قلبي إليكَ يَتُوقُ طِيلةَ عامي ... فإليَّ، إنّي مُثْقَلٌ بهُيامي
أقبلْ، هِلالَ الخيرِ، أقبلْ ناشِراً ... في كلِّ نفْسٍ أَعْذَبَ الأَنْسامِ
أَوَلَسْتَ حِينَ تَهلُّ، مَعْلَمَ راحةٍ ... للسَّالِكِينَ طرائقَ الآلامِ؟
أَوَلَسْتَ ريّاً للعِطاشِ إلى الهُدى ... وبِكَ التماسُ النورِ بعدَ ظَلامِ؟
أَقْبِلْ هلالَ الصومِ ينهزِمِ الدُّجي ... ويُطِلُّ صَرْحُ الهَدْيِ بينَ رُكامِ

❁❁❁

نفحاتُ فتحٍ لم تَغِبْ عَنْ خاطري ... وأضاءَها رمضانُ، بالإلهامِ
يا بدرُ، يا حِطّينُ، إنّي عاشِقٌ ... والوَصْلُ ليسَ عليكما بحَرَامِ
فلْيَتَّصِلْ نَصْرُ القُرُون وإنْ مضتْ ... بهتافِ نصْرٍ قَوَادِمِ الأيّامِ
مِنْ فَتْحِ مكَّةَ صُغْتُ فَيْضَ قصائِدي ... ووهَبْتُ شِعْري أبدَعَ الأنغامِ
هلاّ يعودُ الفَتْحُ يَشْغَلُ أُمَّتي ... في واقعٍ أحلى من الأَحْلامِ
كم فيكَ يا رمضانُ مِنْ أُنْشُودَةٍ ... كُتِبَتْ سُطُورَ سَناً بسيفٍ دامي
كم فيكَ مِن مجدٍ بدتْ كَلِمَاتُهُ ... قُدْسِيَّةً ذَهَبِيَّةَ الأقلامِ

❁❁❁

يا خيرَ شهرٍ ضَمَّ أَشْرَفَ ليلةٍ ... أَهْدَتْ إلى الدُّنيا أَجَلَّ كلامِ
في ليلةِ القدرِ السماءُ تلقَّفَتْ ... دستورَ حقٍّ ثابتِ الأحكامِ
حتامَ نرضى النَأْيَ عن دُسْتُورِنا؟ ... حتامَ نرْضى دولةَ الأصنامِ؟
فَلْتُحْيِ فينا العَزْمَ أيامُ الهُدى ... ولْنُعْلِ بَيْرَقَ دولةِ الإسلامِ
ولْيَغْدُ هذا الشهرُ مَوْلِدَ عِزَّةٍ ... فيها تضيءُ مشاعِلُ الإقدامِ
فيها يعودُ إلى العيونِ بريقُها ... والبِشْرُ يَلْفَحُ وجْهَ كُلِّ هُمامِ
فيها يعمُّ الكونَ دينُ محمدٍ ... ويداسُ رأسُ الكفرِ والإجرامِ

❁❁❁

يا ربُّ، يدعوكَ اليتيمُ، وقد رمى ... أبويهِ جندُ الكفرِ نارَ حِمامِ
يا ربُّ، يدعوكَ الأسيرُ، وذَنْبُهُ ... أَنْ قالَ للطاغوتِ: لَسْتَ إمامي
يا ربُّ، تَدعُوك الثّكالى في الدُّجى ... ودُمُوعُهُنَّ هوتْ إلى الأقدامِ
يا ربُّ، تَدْعُوك الأرامِلُ، والعِدا ... ذَبَحُوا الرجالَ بساحَةِ الإعدامِ
يا ربُّ، هذي أُمَّةٌ مُشْتَاقةٌ ... تَجِدُ الشهادةَ فوقَ كُلِّ مَقَامِ
فامْنُنْ عليها بانتصارٍ صارخٍ ... في شهرِ خيرٍ سابِغِ الإكرامِ
امْنُنْ عليها بالخلافةِ تعتلي ... فالفجرُ لاحَ بثَغْرِهِ البَسّامِ
ولْيذكُرِ الإسلامُ في تاريخِهِ ... عاماً يُزَيِّنُ سائِرَ الأَعْوامِ

❁❁❁

سَـنَظَلُّ نَـرْقُبُ سـاعةَ البُشْـرى معـاً ... ويقينُنـا أقـوى مـن الأوْهـام
يـا سـاعةَ البُشْـرى أَطِلّـي، عَجِّلـي، ... يـا سـاعةَ الإعـلان والإعـلام
حُـلُمُ الخُـلافَةِ بـاتَ أمـراً واقعـاً ... فَـلْتَـمْضِ رايـاتُ العُـقَابِ أَمامي ❑

أيمن القادري

(تتمة ص٢٩)

فالأدلة التي أوردوها في الأحزاب تتحدث عن العقائد وليس عن الخلاف في الظنيات الذي أجازه الإسلام. فهم حرموا الديمقراطية؛ وبالتالي حرموا الانتخابات والحزبية. ولم يفرقوا بين الديمقراطية والحزبية. والانتخابات هي وكالة، وهي تبحث في باب الوكالة، والوكالة جائزة للمرأة والرجل؛ وبالتالي فالانتخابات جائزة للمرأة والرجل، لكن السلفيين أفتوا بتحريم الحزبية بناء على آيات العقائد، والتي تفرق الأمة إلى شيع وأحزاب لها عقائد مختلفة وليس عقيدة واحدة، ثم بنوا عليها التحريم. فالله يقول في سورة الروم ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ في هذه الآية تحذير من أن نكون كالمشركين في تفريق الدين إلى شيع. (والشيعة) هي الطائفة التي لها عقيدة. ولكن يجوز الاختلاف في الظنيات في الإسلام. فالسلفيون يرفعون مرتبة المندوبات إلى الواجبات وهذا الخطأ الثاني الذي وقعوا فيه، وفَسَّقوا، بل وكَفَّروا، كل من هو (حزبي) أو لم يقم بالمندوبات (السنن) وهذا الفهم أيضاً صار على الآيات الأخرى التي تتحدث عن الحزب كقوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱلشَّيْطَٰنِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿١٩﴾ ﴾[المجادلة] وقوله: ﴿ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾[المجادلة] بالرغم أن حزب الله هم المسلمون جميعاً إذا كانوا تحت سيادة رجل واحد هو خليفة المسلمين. وحزب التحرير هو حزب من حزب الله، وليس حزب الله؛ لأن حزب الله هو المسلمون تحت ظل حاكم واحد أو جماعة المسلمين. والجماعات الإسلامية هي من جماعة المسلمين وليست هي جماعة المسلمين. وكذلك الأحزاب هي من حزب الله وليست حزب الله. ولا يجوز لأحد الإقرار بجواز الأحزاب العلمانية، أو المشاركة في الحكم والتداول السلمي للسلطة، أو الرأي والرأي الآخر المخالف للإسلام. ولازال الانقسام الفكري موجود داخل الإصلاح وبين صفوفه، حتى إن الذين انضموا للمؤتمر من أعضاء الإصلاح مقتنعون بأنه لا فرق بين المؤتمر والإصلاح إلا في زيادة المكاسب والمصالح في الانتماء لحزب المؤتمر؛ لأن منهج الإصلاح لا جديد فيه، وكذلك سياسته مرنة ولم يعد في الإصلاح إلا التيار المحافظ من جماعة الإخوان المسلمين. وفي ظل هذا الشتات الفكري والتباين الثقافي داخل الإصلاح لم يصلوا إلى رأي واحد حول الحزبية: هل تجوز أو لا تجوز؟ وهل الحزبي آثم أو مثاب؟ وهل الانتماء إلى الأحزاب عن قناعة أو عن تبعية لأشخاص، أو ضد آخرين يرون أنهم تكتلوا على الباطل، فلماذا لا يتكتلون على الحق؟

أما الحركات الجهادية فيرون أن الحزبية أيضاً حرام وأن الجماعة هو الاسم الصحيح؛ ولهذا يسمون جماعة ولا يسمون حزباً، ويرون أن الأحزاب العلمانية والديمقراطية والقومية والوطنية غير جائزة في الإسلام، وأنه لا يجوز التكتل على هذه الأسس، وهناك اختلاف في الآراء في هذه المسألة.

● مقتطف من بحث الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية (عبد الله عبد الحميد) أعده للوسط» ❑

كلمة أخيرة

القطـــب الواحـــد

يردد السياسيون كلمتي (القطب الواحد) للدلالة على تحكم دولة واحدة كبيرة على السياسة الدولية، وعلى القرار المهيمن، وعلى مجلس الأمن، وهيئة الأمم، وغيرها، وأحياناً يطلقون عليها «شرطي العالم» الذي يتفرد بإدارة الصراع في كافة أنحاء العالم. قبل سقوط الاتحاد السوفياتي كان المنظِّرون في السياسة الدولية يعتبرون أن العالم يُدار من قبل قطبين: الأول: أميركا. والثاني: الاتحاد السوفياتي. وكانت تلك المرحلة توصف بمرحلة الحرب الباردة للتعبير عن نوعية الصراع والمنافسة القائمة بين القطبين.

إذا كان البعض يراهن على ظهور قطب آخر يصارع القطب الأوحد لكي تخف الضغوط على العالم بعامة، والعالم الإسلامي بخاصة، فإن هذه المراهنة غير صحيحة من جهة محددة وهي: إن المراهنة يجب أن تكون محاولات جدية من العالم الإسلامي لأن يصبح هو القطب الآخر، والقطب الأول، حينما يصبح الدولة الواحدة القوية التي توحد المسلمين، وتحكمهم، وتحميهم، وتدافع عن حقوقهم وعن عقيدتهم.

إن هذه النظرة ليست حالمة، وإنما هي نظرة إلى خير أمة أخرجت للناس، فمن أَوْلى منها بالتحكم في القرار الدولي؟ ومن أعدل منها وأرحم بالبشرية؟ ومن أحقّ منها باستلام الدفّة لإحقاق الحق وإبطال الباطل؟ ألا يستحق هذا الهدف سعياً دائماً وجهداً مستمراً من قبل أبناء الأمة الإسلامية للوصول إليه؟

هذه الأسئلة، وغيرها الكثير، أجوبتها معروفة، وكل ذي لبّ يدرك أهميتها وأهمية العمل لتحقيقها بوصفها واجباً شرعياً تدل عليه الأدلة الشرعية ❑

ازدواجية الخطاب تجاه الاحتلال

- يسُود الساحة الإعلامية والسياسية خطابان متناقضان تجاه الظاهرة نفسها، مما يجعل ازدواجية المعايير التي تمارسها أميركا ينتقل إلى بلاد المسلمين، فيمارسون الازدواجية تجاه قضاياهم المصيرية، وفي ذلك قمة الخذلان لأمتهم وعقيدتهم.
- الاحتلال: أصبح للاحتلال معياران، فهناك مسلمين من أبناء جلدتنا لا يعترفون بأن الوجود العسكري لأميركا وبريطانيا في أفغانستان والعراق هو احتلال عسكري، بينما هم أنفسهم أطلقوا على اجتياح صدام للكويت احتلالاً، وعلى الوجود العسكري السوري في لبنان احتلالاً، وعلى الاحتلال الروسي لأفغانستان احتلالاً (وهو كذلك)، لكن الأوامر الأميركية حينها أمرتهم أن يقاوموا الاحتلال الروسي.
- المتعاونون: اختلفت النظرة إلى المتعاونين مع الاحتلال وذلك بحسب المكان، ففي جنوب لبنان أُطلق على جماعة (سعد حداد) وأنطوان لحد اسم العملاء، بينما لا يطلق على المتعاونين مع الاحتلال الأميركي في أفغانستان وفي العراق اسم عملاء، مع العلم أن الجميع قدموا على ظهر الدبابات الأميركية الغازية. حتى إن الاحتلال البريطاني للبصرة لا يعامل بنفس المعيار الذي تعامل به أميركا.
- القمع والقتل وهدم البيوت: لا يختلف القمع وإرهاب الأطفال والنساء وهدم البيوت الذي يحصل في العراق عن مثيله في فلسطين المحتلة، لكن الأضواء تسلط على قطاع غزة (وهي تستحق ذلك التسليط)، لكنه يُحجب أحياناً أو يخفف تجاه المحتل الأميركي والبريطاني في العراق.
- الاغتيالات للصحافيين والعلماء، وأسر الآلاف: الاغتيالات التي تتم لخيرة علماء العراق في كافة المجالات وللصحافيين لا تحظى بالاهتمام الكافي من الإعلام المسيّر، وكذلك الأسرى في سجون الاحتلال الأميركي، ففي بعض الدول هناك أسرى يعدّون على الأصابع نالوا من الضجيج الإعلامي والاعتصامات أكثر مما حظي به أسرى العراق وهم بالآلاف، بل يذكر أسرى العراق في أبو غريب باستحياء وكذلك غوانتانامو ❑